الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: .....
رقم التسجيل: 171835088205

تاريخ العوام بالغرب الإسلامي في أبحاث المعاصرين من المناضلة إلى المحاكاة

مذكرة ماستر ل.م.د.
في تخصص تاريخ الغرب الإسلامي
من إعداد الطالبة: آية دكومي

نوقشت بتاريخ: 19 جوان 2023، أمام اللجنة المكونة من:

الرقم	الاسم واللقب	مؤسسة الانتساب	الصفة
1	الطاهر بونابي	جامعة المسيلة	رئيسا
2	لخضر بولطيف	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
3	خديجة ثلجوم	جامعة المسيلة	ممتحنا

الإهــداء:

أهدي هذا العمل إلى كل من أراد العلا،

فتكبد مشقة الطريق حتى وصل.

إلى النفوس التي جاهدت بفكرها، ووقتها،

وصحتها لتخدم الأمة، وتنير المجتمع.

إلى والديَّ،

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد،

في إبراز هذا العمل إلى العلن.

الشكر والعرفان:

الحمد لله شكرا، وامتنانا، وإقرارا بفضله،

واعترافا بعظيم كرمه.

كما أرفع أسمى آيات الشكر إلى مشرفي

وأستاذي الجليل "لخضر بولطيف" على تفانيه

في توجيهي، وإرشادي، وتصويبي.

كما والدتي التي حرصت كثيرا على إتمامي

لهذا العمل.

وإلى من ساندتني في مشواري

رفيقتي "فردوس حيمر".

المقدمـة

1- أهمية الموضوع وإشكالاته:

في خضم التحولات التي شهدتها الكتابة التاريخية منذ مطلع القرن الماضي، على مستوى مناهج البحث وموضوعاته، ومظان الاستمداد، اقترن التأريخ بالممارسة الإيديولوجية النضالية، وهي خلفية صدرت عنها تيارات نشأت في الفضاء الفكري الغربي، قبل أن تشق طريقها إلى الفضاء الفكري العربي، من خلال أبحاث المؤرخين والمفكرين العرب، الذين اختار فريق منهم تبنيها، والانحياز إليها، للإعلان عن غاياتهم وتطلعاتهم لبناء مجتمع يتسم بالعدل والمساواة.

وجدت هذه الأفكار المؤدلجة ضالتها في موضوع "تاريخ العوام"؛ هذا التاريخ الذي أصبح يُقارَب وفق الرؤية المادية الماركسية، التي تولي اهتماما بالغا لتاريخ من لا صوت لهم، من المهمشين والمغيبين. ومن بين أبرز المؤرخين المشتغلين ضمن هذا الخط نجد المفكر المصري محمود إسماعيل الذي عمل على توجيه طلبته من خلال مشروعه "تاريخ المهمشين" لدراسة تاريخ هذه الشرائح المستضعفة.

إلا أن الاشتغال على هذا التاريخ، ما فتئ ينفك عن أواصر الخلفية النضالية الإيديولوجية، وينخرط في مسارات أكاديمية إبستيمية، إلى أن وقع في العقود الأخيرة في دائرة المحاكاة والاستنساخ وإعادة الإنتاج، ما أعاد إلى مسامعنا أصواتا خافتة لشعارات نضالية، لكن مع غياب بواعثها في غالب الأحيان، ولو أن صورة المحاكاة لم تكن واحدة فقد تراوحت بين واعية وغير واعية بمضمرات خطاب المدرسة المادية.

ومن هذه الزاوية/المنطلق بدأ انشغالي بظاهرة الكتابة عن تاريخ العوام بالغرب الإسلامي في أبحاث المعاصرين، حيث استبد بي الفضول العلمي لسبر أغوار هذا

النوع من الكتابة، الذي تؤطره خلفيات متنوعة، كان لها بالغ الأثر على مخرجاته، ما حملني على تتبعه في كتابات الرواد الأوائل من تلامذة محمود إسماعيل، أو من جاء بعدهم من باحثين مغاربة ومشارقة اجتذبهم بريق البحث في تاريخ العوام بالغرب الإسلامي.

وعلى ذلك فقد صيغ موضوع بحثي بعنوان: "**تاريخ العوام بالغرب الإسلامي في أبحاث المعاصرين من المناضلة إلى المحاكاة**"، كمحاولة لرصد تلك الدراسات، وتتبع الخلفيات الفكرية للباحثين، والتحقق من مدى وفائهم بل ووعيهم بمقتضيات الخط الفكري الذي يعلن الانتصار للشرائح الاجتماعية المغيبة، وانتشالها من أدراج النسيان، وما يكون قد طرأ على تلك الدراسات من تطورات في الأفكار أو تغيرات في المواقف.

وقد جاء اختياري لهذا الموضوع، منسجما مع اهتماماتي المنهجية التي تنامت شيئا فشيئا في مجالس دروس أستاذَي المبرزين: الطاهر بونابي ولخضر بولطيف، وخاصة ما له صلة بأزمة الكتابة التاريخية وآفاقها وتحدياتها في السياقين: الغربي والعربي، وهو ما ولّد لدي التساؤلات الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى ساهمت الأبحاث التي أنتجها الباحثون المنتسبون إلى مشروع محمود إسماعيل في التأسيس لكتابة تاريخية جديدة؟ وهل يمكن تجاوز محاذير الرؤية المادية التي وضعت العامة داخل ثنائية الصراع الطبقي؟

هل انشغال بعض المؤرخين بهموم الفئات المستضعفة نأى بهم عن الوقوع في منزلق الأدلجة؟ وهل يمكن أن نأمل بوجود مرحلة تالية تتبئ باستقلالية فكرية لبعض الباحثين الذين نهلوا من المدرسة المادية؟

ولأننا في عصر أصبحت فيه المواضيع الجديدة أشبه بما يمكن أن نصطلح عليها "بالموضة"، تستقطب إليها الباحثين الولوعين بالجديد على اختلاف رؤاهم

ومنطلقاتهم، فكيف كان فحوى الدراسات المحاكية للكتابة عن موضوع تاريخ العوام؟ هل كانت واعية بالخلفيات الإيديولوجية للخطاب النضالي المؤسس؟ أم يكون قد غلب عليها تكرار المقولات وتجميعها دون تدقيق وتمحيص؟

أمِن آفاق جديدة يمكن المراهنة عليها في دراسة ومقاربة التاريخ المنظور إليه من الأسفل، وفق رؤية رصينة تزاوج بين التجديد المنهجي والتأصيل المعرفي، بعيدا عن الإسقاطات الجاهزة، والتخريجات المؤدلجة؟

2- منهج البحث:

كون أن المنهج هو القالب المعرفي للبحث، فهذا الأخير لا يستقيم إلا به، وكون أن إشكاليات البحث ذات طبيعة فكرية تاريخية، فلم يكن ثمة مفر من الاستثمار في الإمكانات الوفيرة التي يتيحها المنهج التاريخي بمختلف آلياته، فتتبعت نصوص المدرسة المادية الماركسية، وحاولت الوقوف على أبعادها وتفسيراتها للظواهر الاجتماعية، لأجل الإلمام بمختلف الرؤى والخلفيات التي انطلق منها الباحثون المحسوبون عليها أو كانوا قريبين منها، في تناولهم لموضوع العامة في سياقات اجتماعية جدلية، وقد سمح لي تنوع النصوص وتعددها بإجراء المقارنة والتحليل، كما النقد والتعليل.

3- هيكل الموضوع:

بناء على ما تمكنت من جمعه من مادة، وبعد فرزها وتصنيفها، وإمعان النظر فيها، وفي ضوء مباحثة أستاذي المشرف بشأنها في لقاءات عديدة، استقر اختياري على تقسيم البحث إلى فصلين اثنين يتقدمهما فصل تمهيدي.

الفصل التمهيدي كان بعنوان: **نحو تاريخ اجتماعي.. العوام بين منظورين.** وقد حاولت في هذا الفصل رصد العوامل التي ساهمت في انفتاح الكتابة التاريخية على المواضيع الاجتماعية، بعدما بقيت ردحا من الزمن رهينة للحدث، فاتجهت الأنظار إلى الفئات الدنيا من المجتمع، وتبعا لتباين التوجهات الفكرية للباحثين، تباينت رؤاهم، وتصنيفاتهم للعامة، بين قائل بطبقيتها وفق ما نظّر له الفكر الماركسي، اعتمادا على المعطيات الاقتصادية، وبين جاعل إياها ضمن تراتبية اجتماعية استنادا إلى معايير عدة تحيل إلى الفترة الوسيطية.

أما الفصل الأول، فكان بعنوان: **تاريخ العوام مناضلا.. جدل النص والنظرية.** ويندرج تحته مبحثان اثنان:

المبحث الأول بعنوان: **تاريخ العوام بلغة صراع الطبقات.. فرض النظرية وتطويع النص.** وقد تعاطيت فيه مع دراسات الرعيل الأول من طلبة محمود إسماعيل في بداياتهم المبكرة، حينما كانوا متحمسين لتطبيق الرؤية المادية، فاستعرضت بإجمال تحليلاتهم وتفسيراتهم التي تنطلق من "الاقتصادوية"، كما قمت بعرض لبعض قضايا العوام التي كانت محل اهتماماتهم، حيث أبنت عن لجوئهم إلى فرض رؤاهم السابقة التي تبنوها على حساب النص التاريخي، انتقاء وتأويلا.

بينما المبحث الثاني فبعنوان: **تاريخ العوام بلغة معاناة المهمشين.. موازنة النص مع النظرية.** وفيه حاولت التعرف على المرحلة الثانية في أعمال أولئك الباحثين، حيث يُسجّل تراجع النفحة الإيديولوجية، لصالح مزيد من الاحتكام إلى النص، والموازنة بينه وبين النظرية، مع إبقائهم على موقفهم المتعاطف مع الفئات المستضعفة، من خلال الكتابة عن مزيد من شرائح المهمشين والمغيبين في تاريخ الغرب الإسلامي، وهي قناعة لم تتغير بحال.

ثم يليه الفصل الثاني، الذي يحمل عنوان: **تاريخ العوام محاكيا.. من التقليد إلى الإبداع.** وقد كان هذا الفصل حقلا للتعرف على كنه الأبحاث التي تناولت في السنوات الأخيرة موضوع العامة على سبيل المواكبة والمحاكاة، وقد أمكنني بعد طول عناء ومراجعة، أن أمايز فيه بين نسقين، جاءا في مبحثين اثنين:

الأول كان بعنوان: **المحاكاة غير الواعية.. تاريخ العوام تكرار واجترار.** وهو يقوم على ثلاث أطاريح جامعية، قابلت بينها وبين أطاريح الباحثين المتقدمين في الفصل الأول، حيث بدا لي أن توظيفها المقولات الماركسية، وتبني التخريجات الواردة في الأطاريح المتقدمة، كان يعوزه الفهم العميق لمراميها، فضلا على أنه لا يوجد ما يشير لتبني أصحابها للرؤية المادية في تفسير التاريخ.

فيما كان الثاني بعنوان: **المحاكاة الواعية.. تاريخ العوام من الأدلجة إلى البستمة.** وفيه أمكنني الوقوف على نموذج مغاير فيمن تناول تاريخ العوام في الغرب الإسلامي، حيث وقفت في مواطن كثيرة من هذه الأطروحة، ما يجعلها مميزة في بابها، وذلك من خلال استقرائها لأدبيات العصر الوسيط، بعيدا عن الإسقاطات الإيديولوجية، أو المحاكاة النصية.

4- الدراسة النقدية:

يشتغل البحث أساسا على أبحاث المعاصرين ممن تناولوا تاريخ العوام في الغرب الإسلامي، والتي تراوحت بين كتب، ومقالات، ورسائل جامعية، وقد اجتهدت وُسعي لتحصيل أكبر عدد من هذه النصوص، مع أنه فاتني الظفر بنصوص أخرى لا تقل أهمية عن التي توفرت لي.

وفيما يلي تنويه بأهم الدراسات التي عاينتها، وأفاد منها البحث في اختبار إشكالاته، والانتقال من دائرة التخمين إلى دائرة التحقق:

✓ **مؤلفات محمود إسماعيل:**

من بين أهم مؤلفاته التي كان لها الفضل في تقريب الصورة السوسيو–اقتصادية، والبنية الفكرية لمجتمعات الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، هي: "**سوسيولوجيا الفكر الإسلامي**"، بأقسامه الثلاثة: **طور التكوين**، و**طور الازدهار**، و**طور الانهيار**، فضلا عن **محاولة التنظير**، وكذلك كتابه: **المهمشون في التاريخ الإسلامي**. وبما أن المؤلف كان أكثر حماسة في تطبيق منهجه، والتأكيد على نجاعة الرؤية المادية، فقد خصص مقدمة كتاباته للتعريف بها، وبالتالي فقد أفادنا في فهمها، كما أنه كان صريحا في تأكيده على أن أعماله ما هي إلا ممارسة عملية تهدف إلى تنوير وتثوير الشعوب العربية.

✓ **مؤلفات إبراهيم القادري بوتشيش:**

احتلت مؤلفات إبراهيم القادري بوتشيش حيزا هاما من البحث، لما كان للباحث من قدرة على التوغل في مجتمعات الغرب الإسلامي، واستبطانها، والقيام بالمسح الاقتصادي الدقيق، لتحديد فئاتها، هذا في مؤلفاته الأولى حيث كان متأثرا بمنهج ورؤية شيخه، فيما نمّت مؤلفاته الموالية على مزيد من الاستقلالية الفكرية، وذلك من خلال تطور رؤيته باتجاه تبني منظور شمولي لا يفرد العوامل المادية لوحدها في التأثير في مسار التاريخ.

✓ **مؤلفات أحمد الطاهري:**

حفلت مؤلفات أحمد الطاهري بالعديد من مظاهر حياة العوام بالأندلس، كما أنه اهتم في مؤلفاته اللاحقة بالخلفيات الفكرية للعوام، ولم تحجب عنه رؤيته المادية مساهمة العامة في مختلف جوانب الحياة، كما لم يقتصر على الإعلاء من العوامل الاقتصادية، كما كان الحال في رسالته الأولى "**عامة قرطبة في عصر الخلافة**".

- ✓ **مؤلفات مغربية ومشرقية على خطى من سبق:**

وأهمها: "**عامة القيروان في عصر الأغالبة**" لدلال لواتي، و"**عامة المغرب الأوسط في ظل السلطة الموحدية**" لفوزية كرراز، و"**عامة الأندلس في عصر المرابطين**" لمليكة عدالة، و"**عامة المغرب الأقصى في عصر المرابطين**" لعمرو الصاوي.

وكان على هذه الدراسات مدار الفصل الثاني من البحث، حيث مايزنا بين من سلك منها مسلك التقليد والاجترار لمن سبق، وبين من اختط لنفسه مسارا مختلفا اتسم بالإضافة والإبداع.

5- صعوبات البحث:

من بين أبرز الصعوبات التي واجهتني، هي أن كثيرا من الدراسات المعاصرة حول العوام ليست منشورة، ولا متاحة على شبكة الأنترنت، ما يستدعي التنقل إلى بلدان أخرى لأجل الظفر بها أو مجرد الاطلاع عليها.

أما الصعوبة التي رافقتني طوال البحث، فكانت بخصوص فهم النظرية الماركسية، وما تفرع عنها من منظورات مادية في تفسير حركة التاريخ، ما تطلب مني الرجوع إلى العديد من الموسوعات والدراسات المتخصصة بأكثر من لغة.

الفصل التمهيدي:

نحو تاريخ اجتماعي.. العوام بين منظورين

أولا: من التاريخ السياسي إلى التاريخ الاجتماعي

ثانيا: تاريخ العوام من خلال تصنيفين

أولا- من التاريخ السياسي إلى التاريخ الاجتماعي:

مرت الكتابة التاريخية منذ القديم بمراحل ومنعطفات بارزة، وشهدت تطورات سواء في المنهج أو الموضوعات أو المظان، فكثرت وتنوعت الحقول التاريخية والفكرية، بقيام مدارس تاريخية تباينت توجهاتها ورؤاها، ما أدى إلى انفتاح التاريخ على العديد من المواضيع التي كانت خارج دائرة اهتمام المؤرخين، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

ما هي خصائص الكتابة التاريخية قبل هذا الحدث؟ وما هي مرتكزاتها؟

I- التاريخ الحدثاني:

انصب اهتمام المؤرخين منذ القديم على الحدث، والتأريخ لرجال السلطة والزمن القصير. بقيت هذه الميزة متواترة من جيل إلى جيل، كانت غاياتهم في ذلك إعطاء الأهمية للأبطال البارزين في المجتمع، واعتبر البطل في الكتابات هو الصانع الوحيد للتاريخ[1]، كونه الفاعل في الأحداث السياسية والعسكرية، وأن الأدوار التي قامت بها نخب السلطة والسياسة، هي التي تحتسب، باعتبارهم أصحاب القرار في التحولات،

1- خالد فؤاد طحطح: الكتابة التاريخية، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب، 2012م، ص66؛ وإبراهيم القادري بوتشيش: "لماذا غيبت الفئات الشعبية من تاريخ المغرب الشرقي الوسيط -تساؤلات وتطبيق-"، ضمن أعمال ندوة: المغرب الشرقي بين الماضي والحاضر -الوسط الطبيعي، التاريخ، الثقافة-، المنعقدة بوجدة، بتاريخ: 13-1986/03/15م، تنسيق: مصطفى الشابي وآخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب، 1986م، ص311.

فظل "التاريخ رهين المركز"[1]، في الفترات التاريخية اللاحقة، لا يتجاوز حدود دائرة ضيقة من الناس[2].

غير أن أحد الباحثين أكد على أن التاريخ كان رهين كتابة "المنتصرين"؛ بدليل أنه في بعض الحالات طال التهميش النخب السياسية من أمراء وأصحاب السلطة[3]، وبالتالي فمفهوم المركز ينسحب على المنتصر، كونه صاحب القرار في التحولات التاريخية.

ارتكزت الكتابة التاريخية في القرن التاسع عشر على المدرسة الوثائقية[4] في أسسها المنهجية، والتي تقوم على فكرة أساسية مفادها لا تاريخ بدون وثيقة[5].

وعلى الرغم من أن هذه المدرسة ساهمت في مجال التأريخ، هادفة الوصول إلى تطبيق قواعد النصوص في أفق المعرفة العلمية[6]، إلا أن اهتمامها ظل منصبا على

1- جان كلود سميث: "تاريخ الهامشيين"، ضمن كتاب: التاريخ الجديد، تنسيق: جاك لوغوف، ترجمة: محمد الطاهر المنصوري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص437.

2-خالد فؤاد طحطح: الكتابة التاريخية، ص36.

3- إبراهيم القادري بوتشيش: "من التاريخ السلطاني إلى تاريخ المهمشين -نظرات في تحديد الأدوات المنهجية للمؤرخ-"، ضمن أعمال ملتقى: دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة وتاريخ المغرب، المنعقدة بالدار البيضاء، بتاريخ: 18-2008/06/19م، تنسيق: عبد الرحمان المودن وآخرون، ط1، منشورات مختبر المغرب والعوالم المغربية، الدار البيضاء، 2011م، ص81.

4- المدرسة الوثائقية المنهجية: ظهرت وازدهرت وامتدت طوال فترة الجمهورية الثالثة في فرنسا (1870-1946م)، ودعت إلى الاعتماد على البحث العلمي في التاريخ، ومن أشهر مؤرخي هذه المدرسة مومسان وأرنست رينان ولافيس. ينظر وجيه كوثراني: تاريخ التأريخ -اتجاهات مدارس مناهج-، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012م، ص166؛ وخالد فؤاد طحطح: الكتابة التاريخية، ص80-81.

5- صليحة بوزيد: "مدرسة الحوليات ودورها في الكتابات والمناهج التاريخية"، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، (المدية)، مج:1، ع2/2020م، ص1؛ وحسن بربورة والغالي غربي: "مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد"، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، (المدية)، مج:1، ع2/2020م، ص2.

6- عبد الأحد السبتي: "التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج -ملاحظات أولية-"، ضمن كتاب جماعي: البحث في تاريخ المغرب -حصيلة وتقويم-، تنسيق: حسن مكوار وآخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1989م، ص49؛ ووجيه كوثراني: تاريخ التأريخ، ص166.

فكرة البطل التاريخي، والتركيز على الحدث، فاعتبر القرن التاسع عشر قرن الوثائق السياسية بامتياز، حيث تراكمت الأرشيفات التي تعالج مواضيع المعاهدات والاتفاقيات والمراسلات، كل هذا في مسار زمني ضيق وهو زمن الحدث[1].

عنت هذه المدرسة بالأفعال الفردية ذات الأثر الحاسم، فظلت رؤيتها تنطلق من الفوق؛ أي التركيز على الأعمال العظيمة للرجال الكبار والعسكريين، وبقي التاريخ في نظرها "تصنعه الذوات الفاعلة"[2].

وإذا كان البعد الاجتماعي قد غاب عن مخيال المؤرخ العربي في العصور السابقة الذي اختزل صورة المجتمع في "أهل السيف" و"أهل القلم"[3]، فمؤرخو المدرسة المنهجية سادت فيهم الرؤية نفسها، حيث وسمت اسطوغرافية مؤرخيها بالأحداث السياسية والعسكرية.

إذن فالتاريخ الحدثاني على المستوى المنهجي؛ هو إدراج الوقائع في سياقها، وإبراز فتراتها وإيلاء أهمية لصانعي الأحداث والإنجازات، والتركيز على الأفراد بدل الجماعات، وبالتالي إهمال المسائل الحضارية والاقتصادية، وعدم طرح مشكلة الأمد الطويل[4].

ومع انفتاح التاريخ على العديد من العلوم الاجتماعية والاقتصادية في القرن العشرين؛ عرفت الكتابة التاريخية تحولات ابستمولوجية، فبعدما كانت تولي اهتماما بالأبطال والأحداث السياسية والعسكرية؛ برزت نداءات تطالب بضرورة الانسلاخ من

1- عبد الغفور نصر الدين: "التاريخ الاجتماعي منهج بحث وتكامل بين العلوم الإنسانية والاجتماعية"، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية (تلمسان)، مج:6، ع12/2019م، ص119.

2- خالد فؤاد طحطح: الكتابة التاريخية، ص80-81.

3- إبراهيم القادري بوتشيش: "من التاريخ السلطاني إلى تاريخ المهمشين"، ص56.

4- الهادي التيمومي: المدارس التاريخية، ط1، دار التنوير، بيروت، 2013م، ص92.

الحدث وتفحص البنية، والاهتمام بالواقع التاريخي والاجتماعي كونه المحدد الفعلي لصورة التاريخ.

وعلى الرغم من تأكيد بعض الباحثين[1] أن موضوع ما هو اجتماعي برز مع مدرسة الحوليات[2] والتاريخ الجديد، إلا أن هناك إرهاصات أولية، أخذ أصحابها مبادرة السبق في المطالبة بدراسة هذا الحقل التاريخي، من أمثال ابن خلدون الذي أكد على أهمية علم العمران البشري، باعتبار أن حقيقة التاريخ تكمن في أنه "خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم"[3]، وأكد في مقدمته على ضرورة الإلمام بهذا الجانب[4].

II- التاريخ الاجتماعي:

مع توسع الدراسات في حقل علم الاجتماع، ازدهر هذا الأخير وجعل موضوعه دراسة المجتمع، وهو على تماس مباشر مع التاريخ، ولاسيما وفق الصيغة التي دعا إليها دوركايم؛ وهي إقامة علاقات تعاون مع العلوم القريبة من علم الاجتماع، بهدف تعميق مفهوم السببية الاجتماعية للظواهر[5].

1- جان كلود سميث: "تاريخ الهامشيين"، ص439-440؛ وصليحة بوزيد: "مدرسة الحوليات"، ص5.

2- مدرسة الحوليات: يمكن أن نؤرخ لولادة هذه المدرسة بالعدد الأول من دوريتها "التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" سنة 1929م، والتي تحولت من مجرد مجلة إلى مدرسة تاريخية رائدة، من أبرز روادها لوسيان فافر ومارك بلوخ وبروديل. ينظر وجيه كوثراني: تاريخ التأريخ، ص199.

3- عبد الرحمان بن محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تح: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، 2021م، ص40.

4- إبراهيم القادري بوتشيش: "لماذا غيبت الفئات الشعبية"، ص307؛ وقاسم يزك: التاريخ ومنهج البحث التاريخي، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1990م، ص68.

5- فرونسوا دوس: التاريخ المفتت من الحوليات إلى التاريخ الجديد، ترجمة: محمد الطاهر المنصوري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003م، ص43؛ ووجيه كوثراني: تاريخ التأريخ، ص200.

شهد التاريخ وتحولات جديدة، في مجالات كانت خارج حقلة الخاص، منها الحقل الاجتماعي[1]، ويعتبر التاريخ الاجتماعي فرعا من فروعه، وقد جاء نتيجة لهذا التداخل الذي حدث بينه وبين العلوم الإنسانية والاجتماعية، فتناول القضايا الاجتماعية في سياق تاريخي، واهتم بتاريخ الكتل والبنى التي بقيت على هامش السلطة ومراكز صنع القرار[2]، لهذا اعتبر علم الاجتماع أحد الإضافات الرئيسية للتاريخ[3].

واعتبرت الماركسية[4] أيضا أعظم ثورة فكرية أثرت في علم التاريخ منذ عهد الإغريق، وذلك راجع إلى اكتشافها في ميدان الإنسانيات، وجمعها بين العلم والأخلاق، وبين النظرية والتطبيق، وبين تفسير العالم وضرورة تغييره[5].

انطلقت الماركسية انطلاقة قوية في مراحلها الأولى، لكن الفكر الماركسي فقد بعضا من توهجه، بعد موت مؤسسه، بسبب بعض التطورات التي حدثت في المجتمعات الصناعية الأوروبية التي فندت بعض المقولات الماركسية[6].

عرف العالم في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، اضطرابات اقتصادية وانفجار أزمة مالية كبرى، ساهمت بدورها في وضع فكرة التقدم موضع تساؤل، وقد كشفت الأزمة عن أهمية الأسئلة "التي بدأت تثور بحثا عن أسباب الجمود

1- وجيه كوثراني: تاريخ التأريخ، ص44.

2- عبد الغفور نصر الدين: "التاريخ الاجتماعي منهج بحث وتكامل بين العلوم الإنسانية والاجتماعية"، ص121.

3- هاري إلمر بارنز: تاريخ الكتابة التاريخية، ترجمة: محمد عبد الرحمان برج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1987م، ج2، ص133.

4- التيار الماركسي: هو تيار يقدم نفسه على أساس أنه نظرية عامة لحركة المجتمعات التي يعبر عنها باستعمال من الآليات الخاصة والمفاهيم الأساسية، أهمها "تمط الإنتاج". ينظر غي بوا: "الماركسية والتاريخ الجديد"، ضمن كتاب: التاريخ الجديد، ، ص407؛ ويراجع آليات المنهج المادي: ملحق رقم (01).

5- الهادي التيمومي: المدارس التاريخية، ص123.

6- المرجع السابق، ص123.

والانكماش والبطالة"[1]، وغيرها من التساؤلات، التي تصب في علم الاقتصاد والنظريات الاجتماعية، هذه الأخيرة ارتبطت وتطورت من الناحية الفعلية بأفكار كارل ماركس[2].

صحيح أن هذا الارتباط لم يكن مباشرا لكن "معظم الاتجاهات المؤثرة في علم الاجتماع المعاصر، وفي شكله الأكاديمي، قد تبلورت في صراع مع أفكار ماركس"[3].

وفي القرن العشرين رجع هذا الفكر إلى الساحة وعرف انتشارا بارزا، كما أنه اخترق الكتابة التاريخية، وساهم فيها محاولا إنشاء نظرية تاريخية وهي "النظرية المادية التاريخية"[4]، كما أنه اهتم بحركة المجتمعات، وتقديم تغييرات للظواهر التاريخية الاجتماعية، ومحاولة إيجاد حلول للأوضاع الاقتصادية.

استطاع هذا الفكر أن يوجه أراء وأفكار رواد مدرسة الحوليات التاريخية[5]، فتم توظيف المفاهيم الماركسية في أعمالهم، على الرغم من عدم التزامهم الحرفي بنصوصها[6].

ساهمت مدرسة الحوليات –أيضا– في نقل اهتمامات الكتابة من التاريخ الحدثاني والنواحي السياسية إلى تاريخ البنى والنواحي الاجتماعية والاقتصادية، "لقد تم

1– وجيه كوثراني: تاريخ التأريخ، ص199.

2– كارل ماركس: فيلسوف واقتصادي ألماني، ولد سنة 1818م، درس في جامعة بون وبرلين، مال إلى الهيجلية في بداياته ثم خرج عنها، صاحب مؤلفات في الاقتصاد السياسي ورأس المال والإيديولوجيا الألمانية. ينظر جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة، ط2، دار الطليعة، بيروت، 2006م، ص618.

3– أحمد القصير: منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية والبنيوية، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2012م، ص64–65.

4– النظرية المادية التاريخية: مصطلح ابتكره انجلز؛ يدل على مذهب كارل ماركس القائل بأن الوقائع الاقتصادية هي القاعدة والعلة المحددة لكل الظواهر التاريخية. ينظر أندري لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، مج1، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 2001م؛ ويرجع الملحق رقم (02).

5– من الرواد الذين أخذوا بالمفاهيم الماركسية: مارك بلوخ وفرناند بروديل. ينظر وجيه كوثراني: تاريخ التأريخ، ص196.

6– المرجع السابق، ص101.

رفض الحدث والفرد والسرد من طرف الحوليات، التي انتقلت إلى استثمار مواضيع جديدة"[1].

فتبلور تيار آخر عرف بـ "التاريخ الجديد"، وانفتحت الكتابة التاريخية على مواضع جديدة[2]، وأصبحت تتوجه شيئا فشيئا نحو "التاريخ الاجتماعي"، وتاريخ من لا صوت لهم، وتطوير إشكاليات جديدة من هذا القبيل[3]، فأخذوا على عاتقهم مهمة الحوار مع العلوم الإنسانية والأخذ بمفاهيمها[4].

وربما يكون الفضل راجع إلى المدرسة الماركسية، التي بلورت توجهاتها، حيث يظهر جليا مدى اتفاقهم في العديد من النقاط، أهمها:

- الاهتمام بالتاريخ الطويل المدى، وإدراج أي حدث ضمن المسيرة الإنسانية، أي تاريخ شمولي.
- إسنادهم للعامل الاقتصادي الدور الهام في صنع الأحداث التاريخية.
- إيلاؤهم أهمية للمتحول وللمتغير على حساب الثابت والمركز.
- الاهتمام بدور الجماهير في صنع التاريخ، بدل دور السياسيين والعسكريين[5].

فوجدت مبادرات لدراسة الفئات الدنيا من المجتمع، سواء من جانب المؤرخين الماركسيين الذين برروا ذلك بأن المؤرخ "انتبه إلى أن الإنتاج هو أساس المجتمع ..."،

1- خالد فؤاد طحطح: الكتابة التاريخية، ص87.
2- غي بوا: "الماركسية والتاريخ الجديد"، ص410.
3- جان كلود سميث: "تاريخ الهامشيين"، ص739-440.
4- عبد الأحد السبتي: "التاريخ الاجتماعي"، ص90.
5- الهادي التيمومي: المدارس التاريخية الحديثة، ص129.

لهذا يوسع ميدان بحثه[1]، أو بفضل استيعابه لفكرة "الصراع الاجتماعي والفعل البشري وإبداعات جمهور الناس من حركية التاريخ"[2].

أو من جانب رواد التاريخ الجديد الذين اهتموا بالحقل الاجتماعي[3]، فبرزت مجموعة من النداءات لدراسة الفئات الاجتماعية؛ وظهرت مفاهيم من قبيل التاريخ المنظور إليه من الأسفل[4].

ويمكن أن نستخلص العوامل التي أدت إلى هذا الانتقال في:

- النداءات التي طالب بها المؤرخون والمفكرون القدامى.
- الأزمة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية.
- تطور علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وصياغة إشكاليات جديدة.
- دور المدرسة الماركسية في التأكيد على أهمية دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.
- دور مدرسة الحوليات ومساهمات تيار التاريخ الجديد في الانفتاح على مواضيع جديدة.

ويمكننا توضيح هذا الانتقال من خلال الجدول التالي:

1- عياش جرمان: "اتجاه جديد للبحث التاريخي بالمغرب"، ضمن كتاب جماعي: البحث في تاريخ المغرب – حصيلة وتقويم–، ص36–37.

2- إبراهيم القادري بوتشيش: "من التاريخ السلطاني إلى تاريخ المهمشين"، ص58.

3- محمد الطاهر المنصوري: مقدمة كتاب التاريخ المفتت لفرنسوا دوس، ص9.

4- عبد الرحمان المودن وآخرون: "المجالات الاجتماعية المهمشة وتاريخ المغرب"، ص7.

التاريخ السياسي "الحدث"	التاريخ الاجتماعي "البنية"
1. اهتم به المؤرخون منذ القديم. 2. يعد شكلا من أشكال الكتابة التاريخية التي ميزت المدرسة الوثائقية. 3. يهتم بالأحداث السياسية والوقائع العسكرية (اتفاقيات، معاهدات، مراسلات). 4. التأريخ لرجال السلطة من أمراء وذوي المناصب والعلماء والعسكريين. 5. حصر الزمن في الزمن الخلافي المرتبط بالقرون والاهتمام بالزمن القصير. 6. الانطلاق من المركز وحصر التاريخ في إنجازات المنتصرين.	1. برز أكثر بعد الأزمة العالمية التي أعقبت الحربين العالميتين. 2. شكل من أشكال الكتابة التاريخية التي ميزت المنجز الحولياتي. 3. يهتم بالفئات الاجتماعية (العوام، المهمشين، المتسولين، الفقراء،...)، وبالظواهر الاجتماعية (البطالة، التسول، الفقر، الأوبئة...). 4. الاهتمام بالزمن الاجتماعي ذي الحركة البطيئة والأمد الطويل. 5. الانطلاق من الأسفل في التأريخ، وتوسيع الأبحاث في "الزمان والمكان والحقل".

جدول رقم(01)

وبالتالي ساهمت تلك العوامل مجتمعة في هذا الانتقال، وانصب اهتمام المؤرخين على التاريخ الاجتماعي ونشرت عديد من الأبحاث حول هذا الحقل.

ولكن هل هذا الانتقال من التاريخ الحدثاني إلى تاريخ البنية نفى وجود الأول؟

صحيح أن الانتقال لدراسة التاريخ الاجتماعي قد فتح آفاقا لدى المؤرخ لملامسة قضايا جديدة، وتفسير العديد من الظواهر التاريخية، إلا أن إهمال الحدث يمكن أن يؤدي إلى خلل منهجي، فلا يمكن تجاوزه؛ لأنه الممكن أن يكون كاشفا للبنية، أو أن

يفسر لنا بعض الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت على المدى البعيد، ومن الممكن أيضا أن يكون سببا في تأسيس البنية، أو أن يتحول إليها على المدى الطويل[1].

لهذا لابد على المؤرخ ألا يقتصر على التحليل الاجتماعي كما أن الإفراط فيه من قبيل الضلال[2].

ورغم ذلك إلا أن البحث في التاريخ الاجتماعي قد ساهم في إثراء الكتابة التاريخية بالعديد من المواضيع، خاصة ما يتعلق بالفئات الدنيا من المجتمع التي استقطبت اهتمام المؤرخين، على اختلاف رؤاهم ومشاربهم الفكرية ومن بينها "موضوع تاريخ العوام".

ما هو موقع "تاريخ العوام" ضمن هذه الرؤى؟

1- عبد الأحد السبتي: "التاريخ الاجتماعي"، ص51-52.

2- عياش جرمان: "اتجاه جديد للبحث التاريخي بالمغرب"، ص36.

ثانيا- تاريخ العوام من خلال تصنيفين:

I- تصنيف الطبقات:

عرفت الكتابة التاريخية ضمن الحقل الاجتماعي؛ اشتغال بعض الباحثين بالفئات الدنيا من المجتمع، وتدخل هذه الأبحاث ضمن إطار مقاربة من لا صوت لهم، و"إماطة اللثام عن هذه الشرائح الاجتماعية"[1].

غالبا ما كانت هذه الفئات منسية ومهمشة في الإسطوغرافيا العربية الوسيطية، أو أن أخبارها جاءت عفوا في ثناياها، وكانت محملة "بأوصاف قدحية، حيث أصدروا أحكاما سلبية وأنتجوا صورا نمطية"[2].

إلا أن هذه الدراسات المعاصرة عمدت إلى إعادة بناء "هذا الجزء المبتور من التاريخ الإسلامي الاجتماعي"[3]، فكان من بين المواضيع محل اهتمام الباحثين موضوع "تاريخ العوام"، ويظهر جليا مدى اتفاقهم على أنها "شملت السواد الأعظم من الرعية"[4].

1- إبراهيم القادري بوتشيش: "عوام مدينة مكناسة في العصر الوسيط -قراءة تحليلية في أوضاعهم ومحنهم-"، ضمن كتابه: إسهامات في التاريخ الاقتصادي-الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، تقديم: محمد المنوني، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، المغرب، 1997م، ص106.

2- حسن أكدي: "العامة: إشكالية المفهوم، وبعض عوامل تغييبها من الكتابة التاريخية"، مجلة ليكسوس (المغرب)، ع44/2022م، ص55.

3- أحمد الطاهري: "طبقة العامة في المجتمع الإسلامي -إمكانية البحث من خلال النموذج الأندلسي-"، ضمن كتابه: دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس عصري الخلافة والطوائف، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993م، ص10.

4- إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1998م، ص169؛ وأحمد الطاهري: عامة قرطبة في عصر الخلافة، تقديم: محمود إسماعيل، منشورات عكاظ، الرباط، 1989م، ص44؛ وأحمد المحمودي: عامة المغرب الأقصى في العصر الموحدي، منشورات عكاظ، الرباط، 2001م، ص20.

ورغم أهمية أبحاثهم في انتشال العوام وملامسة واقعهم الاجتماعي بمختلف الحواضر الإسلامية، إلا أن القارئ المتأني يجد نفسه أمام غموض بعض المصطلحات، واختلاف توظيفها من بينها "الطبقات" و"التراتبيات".

كان لزاما علينا أن نضع هذا الإشكال محل دراستنا، "فسوء تفسير المصطلح الواحد أو العبارة الواحدة غالبا ما يؤدي إلى أغلاط كبيرة"[1].

إلى أي مدى يمكن توظيف مصطلح الطبقة وفق الرؤية المادية؟

كان ولا زال مصطلح الطبقة[2] موضع التباس لدى الباحثين، في تحديد ماهيته وشموليته ومدى مطاوعته للعصر المؤرخ له، وهذه الإشكالية ليست بالجديدة فقد طرحها التقليد الاجتماعي برمته وباستمرار[3].

وهذا الاختلاف راجع لكون الحقائق التي تعرف بها الطبقة مختلفة من حيث طبيعتها وأهميتها[4]. واعتبرت إحدى الباحثات أنه "كلما أثيرت مسألة الطبقات وكيفية التعامل معها كان الفكر الماركسي حاضرا بقوة"[5].

1- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين/XVI-XVIم -مساهمة في دراسة بعض مصطلحات التراتب الاجتماعي: العامة، الخاصة، الطبقة، المرتبة-، أطروحة دكتوراه في التاريخ، إشراف: محمد الهادي المنصوري وهاشم العلوي القاسمي، شعبة: التاريخ الوسيط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2000/1999م، ص10.

2- أكد عدد من الباحثين أنه من العسير تحديد معنى الطبقة بوضوح ودقة، فهي ليست لها حدود فاصلة ومرسومة، كما الحال في الطائفة أو الفئة الاجتماعية. ينظر أندريه جوستان: طبقات المجتمع، ترجمة: محمد بدوي، ط2، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011م، ص27؛ وجميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1982م، ج2، ص12.

3 -F. Dubet: "Que Faire des classes sociales?" ,*Lien sociale et politiques* (Montréal), N:49, 2003, P:71.

4- يانيك لوميل: الطبقات الاجتماعية، ترجمة: جورجيت الحداد، ط1، دار الكتاب الجديد، لبنان، 2008م، ص16-17.

5- دلال لواتي: عامة القيروان في عصر الأغالبة، ط1، رؤية للنشر، القاهرة، 2015م، ص78.

يبدو أن ظهور واستعمال هذا المصطلح كان في فترات زمنية قديمة، ولكن ليس بمعناه الاجتماعي[1]، ومما لا شك فيه أن ماركس ساهم في إدخال فكرة ضرورة تمييز الطبقات على اعتبار أنها قواسم مشتركة للشرط الاقتصادي[2].

واعتبر الفكر الماركسي أول من أثار أطروحة الحديث عن المجتمعات وطبقاتها[3]، فتطورت القيمة الدلالية للمصطلح مع بداية القرن التاسع عشر[4].

وتم التوسع فيه ووضع تصورات أساسية ترتكز على النظرية المادية الجدلية بين أنماط الإنتاج وتوضيح صلات الاستغلال والسيطرة[5].

تأتي قوة مفهوم الطبقة من حقيقة أنها شكلت مبدأً عاما لتحليل الحياة الاجتماعية، وذلك من خلال نظام التطابقات بين مختلف أنظمة الظواهر الاجتماعية، فمفهوم الطبقة ليس وصفا للبنية الاجتماعية فقط، بل أصبح مفهوما كليا يوضح كل من نظام الديناميكيات والتغيير الاجتماعي[6].

1- محمد ثابت الفندي: الطبقات الاجتماعية من وجهة نظر المدرسة الفرنسية، ط2، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2019م، ص15؛ كما أكد إبراهيم القادري بوتشيش أن مصطلح الطبقة ورد في الكتابات الوسيطية انطلاقا من معايير مختلفة. ينظر إبراهيم القادري بوتشيش: "الطبقة في الغرب الإسلامي بين المفهوم العام وخصوصية الواقع التاريخي"، ضمن كتابه: تاريخ الغرب الإسلامي –قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة–، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1994م، ص10؛ وجيل فيريول: معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة: محمد الأسعد: ط1، دار الهلال، بيروت، 2011م، ص48.

2- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:2، ص309.

3- G. Benssousan et G. labica: *Dictionnaire critique du Marxisme*, Quadrige, 1981, P:170.

4- جيل فيريول: معجم مصطلحات علم الاجتماع، ص48.

5- المرجع السابق، ص48.

6-F. Dubet: "Oue Faire des classes sociales?", P:72.

وإذا كان مصطلح الطبقة في الفكر الماركسي جماعة من البشر تحتل مكانة معينة في نسق علاقات الإنتاج[1]، وتتحدد هذه المكانة من حيث علاقة الطبقة بوسائل الإنتاج، ودورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وكيفية حصولها على ثروة اجتماعية[2]، لابد علينا أن نحدد تشكيل الطبقة وحدودها.

لكي ندرس طبقة ما ونحددها، لابد من معرفة العوامل والظروف التي أدت إلى بلورتها ضمن البنية الاجتماعية، لهذا فالفكر الماركسي ينطلق من القاعدة القائلة أن الإنتاج وتبادل المنتوجات يشكلان أساس كل نظام اجتماعي، وأن "توزيع المنتوجات، ومعه الانقسام الاجتماعي إلى طبقات أو فئات يتحددان في كل مجتمع يظهر في التاريخ بما ينتج وكيف ينتج"[3].

لهذا ظل تشكل الطبقات الاجتماعية رهينا بالتقسيم الاجتماعي للعمل، وظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج[4].

وحسب هذا الطرح نرى بأن الأسباب النهائية لكافة التغيرات الاجتماعية لابد من البحث عنها في التبدلات التي تطرأ على أسلوب الإنتاج والتبادل[5].

كما أن نمو القوى الإنتاجية إلى المستويات يصبح من الممكن معها إنتاج فائض اقتصادي يؤدي غالبا إلى التناقض بين القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية، هذا

1- علاقات الإنتاج: تتكون ضمن عملية الإنتاج الجماعي، وهي عبارة عن علاقات محددة، ضرورية، مستقلة عن إرادة الطبقات، وهي البنية الاقتصادية أو القاعدة الشخصية التي يقوم فوقها البناء الفوقي. ينظر أحمد بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978م، ص329.

2- مراد وهبة: المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2007م، ص391-392.

3- فريديريك انجلز: الاشتراكية الطوباوية والعلم، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2013م، ص122.

4- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:2، ص31.

5- خالد فؤاد طحطح: في فلسفة التاريخ، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2009م، ص50.

التناقض بدوره ينشط الصراع الطبقي[1]، فالإنتاج والتقسيم الاجتماعي مرتبطان وظيفيا ببعضهم البعض[2].

فإذا كانت الأنماط الإنتاجية والقوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية تساهم في بلورة الطبقة وتشكلها، كيف تتم دراسة هذه الطبقة وفق هذا المفهوم؟

يتحدد شكل الطبقة ضمن نسقين:

1- النسق الاقتصادي:

يحدد ماركس الطبقات تبعا لموقعها في نمط الإنتاج[3]، وبالتالي تكون الخطوات كالآتي:

أ- الانطلاق من تحليل البنية الاقتصادية؛ وذلك عن طريق مسح دقيق للأساس الاقتصادي، والكشف عن القوى والطبقات التي يفرزها هذا الأساس[4].

ب-النظر إلى الطبقة السائدة في مرحلة نهوضها أولا، وفي مرحلة تحولها إلى طبقة رجعية تاريخيا ثانيا[1].

1- هذا ما أكد عليه إبراهيم بوتشيش في دراسته للظاهرة الطبقية في المدن، حيث يرى أن الطرق وأساليب الإنتاج والفائض أدى إلى خلق فرص التنافس الذي بدوره يؤدي إلى التفاوت بين الأفراد. ينظر إبراهيم القادري بوتشيش: "الطبقة في الغرب الإسلامي"، ص10؛ ويؤكد على هذا الرأي أحمد الطاهري بقوله أن تبلور منظومات اجتماعية جديدة يكون بسبب تطور وازدهار التجارة والحرف وتغير الهياكل العقارية. ينظر أحمد الطاهري: عامة قرطبة، ص160-161؛ وهو نفس رأي أحمد المحمودي حيث اعتبر أن النمط الإقطاعي للإنتاج أفرز تباينا اجتماعيا. ينظر أحمد المحمودي: عامة المغرب الأقصى، ص58-59؛ ومحمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:2، ص315.

2- P. Talcot: *Essay sosiologicial theory*, The Free Press, USA, 1954, P:325.

3- **نمط الإنتاج:** هو المفهوم الأسمى للعلاقات التي تتحكم في تحليل التشكيلات الاجتماعية المحسومة، وقد تحدد مفهوم نمط الإنتاج تدريجيا تبعا لظهور الإشكالية المادية التاريخية. ينظر وجيه كوثراني: تاريخ التأريخ، ص188.

4- محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي -محاولة التنظير-، ط1، دار مصر المحروسة، القاهرة، ص92-93؛ وأحمد الطاهري: "طبقة العامة في المجتمع الإسلامي"، ص15؛ وإبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص121؛ وبانيك لوميل: الطبقات الاجتماعية، ص22.

ج- تحديد الطبقات على أساس المعايير الاقتصادية وهذا لا يعني "مقدار الثروة" أو "الدخل"؛ بل من خلال امتلاكها لوسائل الإنتاج، وعلاقات الإنتاج المتبلورة في واقع سيطرة طبقة واحدة على وسائل الإنتاج، وما تقدمه الطبقة الأخرى من عمل[2].

2- النسق الاجتماعي:

يمكن تقسيمة إلى نمطين:

أ. نمط التضاد والصراع:

من المتفق عليه عموما عند الماركسيين أن الطبقات الاجتماعية يتم تعريفها من خلال العلاقة الطبقية[3]، وهذه العلاقة تكمن في التناقض.

لهذا لا يتم تعريف الطبقات بمعزل عن بعضها البعض[4]، ومن أجل تحديد طبقة ما لابد من رصد طبقة أخرى تقابلها، ويمكن الكشف عنها من خلال علاقتها المتنافرة، ويعتبر المعيار الاقتصادي المحدد الفعلي لذلك.

حيث أكد ماركس على أن تاريخ الاجتماع الإنساني حتى اليوم، لم يكن سوى تاريخ صراع طبقي بين "الأحرار والعبيد" و"الظالمين والمظلومين"...، لهذا فلكل مجتمع تدرج خاص به[5]، ومن هنا ينشأ التضارب بين مصالح الطبقات.

هذا التضارب في المصالح يكمن بالأساس في امتلاك وسائل الإنتاج، لأنها هي التي تقود إلى الصراع الطبقي[1]، الذي يكون بين القوى المادية المنتجة والعلاقات

1- طيب تيزيني: مشروع رؤية جديدة للفكر العربي من العصر الجاهلي حتى المرحلة المعاصرة -من التراث إلى الثورة-، ط2، دار ابن خلدون، بيروت، 1975م، ج1، ص16.

2-دلال لواتي: عامة القيروان، ص79-80.

3-F. Dubet :"Oue Faire des classes sosiales?", P:72.

4- F. Parkin: *Marxisme and class theory: Abourgeois critique*, Columbia, University Press, Newyourk, 1979, P:32.

5- K. Marx: *Manifeste du parti communiste*, bibook, 1895, P:5-6.

الاجتماعية أي علاقات الإنتاج، وهذا هو التناقض الذي ظهر خلال فترات تاريخية في صورة احتكاك ظاهر بين الطبقات[2].

ويتشكل أيضا من خلال تظافر الوعي الطبقي مع الإيديولوجيا الطبقية، ويتوجان الطبقة بالصراع الذي يعتبر من العوامل والشروط المكملة لمجتمع الطبقات، فتصبح الطبقة محسوسا بها[3].

ب. نمط المصالح المشتركة والوعي:

يمكن تمييز الطبقة من خلال ترتيب اجتماعي معين، يتميز بأهميته في تجسيد وبلورة وعيها الاجتماعي، ومصالحها وأهدافها، وكل من يعيشون في ظروف اقتصادية معينة تميز نمط حياتهم[4]، وبالتالي يتم تعميم تصرفات الأفراد، وإرجاعها إلى تصرفات الجماعة مما يترجم انقسام الطبقات الذي يكون مصدره الأماني المتصارعة بين الناس[5].

غير أن تشابه الظروف المعيشية والشروط والمصالح المادية لا تكفي، لأن الطبقة عبارة عن علاقات معينة، تربط مجموعة من الناس في مواجهة آخرين[6]، وهذه المجموعة تتطلب وعيا طبقيا، وهو حجر الأساس، بالإضافة إلى الأعمال الفكرية وأيديولوجيتها، كل هذه العوامل تبقيها متماسكة[7].

1- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:2، ص315.

2- دافيد جست: الفلسفة المادية الجدلية، ترجمة: محمد إسماعيل محمد، دار القرن العشرين، القاهرة، 1995م، ص35.

3- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:2، ص314.

4- دلال لواتي: عامة القيروان، ص79.

5- أحمد القصير: منهجية علم الاجتماع، ص99.

6- رجب أبو دبوس: نحو تفسير اجتماعي للتاريخ، المنشآت العامة للنشر، ط1، طرابلس، 1984م، ص132.

7- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:2، ص313.

إذن فالطبقة هي عبارة عن مجموعة أفراد، تتحكم فيهم الظروف الاقتصادية وتجمعهم المصالح المشتركة، وفور وعيهم بوضعيتهم يشكلون طبقة، تترجم أهدافها في صراع مع من فوقها لضمان تحسين أحوالها.

ومن خلال هذا الفكر الماركسي، يتحدد مفهوم العامة على أنها "القوى المنتجة"[1]، المحرومة من الثروة، والمعدومة النفوذ والجاه[2]، وتقع أسفل عملية الإنتاج، وهي إفراز طبيعي للوضع الاقتصادي[3]، كما أنها تتميز بمستوى منحط، لهذا ظهر بون شاسع بينها وبين مستوى عيش طبقة الخاصة[4]، وعلى الرغم من ذلك، أكد عدد من الباحثين أنها لم تكن متجانسة لا من حيث دخلها ولا من حيث مآلها وآفاق تطورها[5]، لانعدام تبلور وعيها الطبقي.

وهذا تأكيد على أن مجتمعات الغرب الإسلامي كانت مجتمعات طبقية[6]، غير أننا لا نتفق معهم في جعل معيار الثروة وملكية وسائل الإنتاج المحدد الفعلي للعوام، ضمن بنية المجتمع، وتغييب باقي المعايير والمقاييس، التي بإمكانها رصد وتحليل هذه البنية، "فالطبقات لا تقوم بالضرورة على أساس اقتصادي، فهناك طبقات لا يلعب فيها العامل الاقتصادي إلا دورا ثانويا تابعا"[7].

1- أحمد المحمودي: عامة المغرب الأقصى، ص19؛ وإبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص169-170.

2- محمد حسن: "حركات العامة بمدن إفريقية في العهد الحفصي"، ضمن كتاب: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق: الهادي التيمومي، ط1، بيت الحكمة، تونس، 2000م، ص226؛ وحسن أكدي: "العامة"، ص55؛ وإبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص210.

3- أحمد المحمودي: عامة المغرب الأقصى، ص200.

4- إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص210.

5- أحمد الطاهري: عامة قرطبة، ص44؛ وأحمد المحمودي: عامة المغرب الأقصى، ص60.

6- إبراهيم القادري بوتشيش: "الطبقة في الغرب الإسلامي"، ص15.

7- رجب أبو دبوس: نحو تفسير اجتماعي للتاريخ، ص120.

لهذا استعان البعض بمفهوم "المرتبة" لتحديد مفهوم العوام، والاعتماد على العديد من المعايير بغية تحديد ثنائية العامة والخاصة ضمن بنية المجتمع.

فما هي المرتبة وما هو نظام التراتبيات؟

II- تصنيف التراتبيات:

لابد على الباحث الذي هو بصدد دراسة جانب من جوانب المواضيع الاجتماعية أن يكون على دراية بالمفاهيم والمصطلحات الخاصة بالتراتب الاجتماعي[1].

والمرتبة كمفهوم سوسيولوجي يقصد بها الصيرورة، أو العملية التي يتم من خلالها ترتيب الأفراد وفق سلم أو هرمية تراتبية، من الأسفل إلى الأعلى[2]، أي المركز الذي يشغله الفرد في الجماعة، ويتمتع فيه بالنفوذ، أو العلم أو الشرف أو غيرها من المقاييس[3].

وتكمن أهمية مصطلحات التراتب الاجتماعي ودراستها في تفسير وفهم الديناميكيات الاجتماعية، وجميع عمليات التواصل، والتحول في العلاقات، وهذه الحركية بدورها تمارس تأثيرا واضحا على المستويات الاجتماعية، والفكرية والذهنية، وكذلك السياسية والاقتصادية، وبالكشف عنها نستطيع فهم هذه المستويات كلها[4].

القول بأن مجتمعات الغرب الإسلامي كانت طبقية استنادا إلى المعايير الاقتصادية كما أشرنا سابقا؛ قول يؤدي إلى حجب حقيقة وجود تراتب اجتماعي في تلك المجتمعات، "فقبل النمط الرأسمالي كثيرا ما نجد مجتمعات تقوم على المراتب،

1- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:1، ص22.

2- سالم بوداود: "التحليل الطبقي للمجتمع الجزائري –الإمكانيات والحدود–"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، (الوادي)، ع18/2016م، ص74.

3- أحمد بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ص345.

4- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:1، ص9.

ويصعب الفصل من المستوى الاقتصادي وغيره من المستويات السياسية والفكرية والقرابية والدينية، بقدر لا يستهان به في هيكلة المجموعات والعلاقات"[1].

ومن هنا نفهم بأن المرتبة تقوم على أساس مجموعة معايير، توضح لنا التدرج في البنية الاجتماعية، ولكن هذه المعايير ليست ثابتة في الزمان أو المكان، بل هي خاضعة إلى "طبيعة المجتمع"[2].

فتعددية المقاييس تعتبر ضرورة نظرية منهجية للإحاطة بأهم جوانب الموضوع، وتعتبر بمثابة مؤشرات خاصة لتحديد الرتب الاجتماعية[3].

اتفق بعض الباحثين[4]، على مجموعة من المقاييس على اختلاف المجتمع الذي كان محل دراستهم، وأكدوا على أن مفاهيم مصطلحي "العامة" و"الخاصة" تحيل فعليا على التراتب الاجتماعي، ويلاحظ التطابق الحاصل بين معايير التراتب الاجتماعي الأساسية والمفاهيم الرئيسية للمصطلحين.

1- المرجع السابق، س:2، ص560.

2- المرجع السابق، س:2، ص549.

3- سالم بوداود: "التحليل الطبقي للمجتمع الجزائري"، ص74.

4- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:1، ص287؛ ودلال لواتي: عامة القيروان، ص187؛ وولاء علي عارف علي: مجتمع الخاصة في المغرب عهد الموحدين (515-668هـ/1121-1269م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف: محمد عيسى الحريري ورضوان محمد البارودي، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2012م، ص48؛ وعمرو محمد وآخرون: "طبقة الخاصة في المغرب الأقصى في العصر المريني – المسميات والمعايير (668-869هـ/1269-1465م)-"، مجلة الدراسات الإفريقية (مصر)، مج:44، ع2/2022م، ص60.

1- المعايير:

أ. الجاه:

يعتبر أساس الترتيب بين أفراد المجتمع الحضري، أي الجاه والسلطة لا المال، لأن هذا الأخير تابع لهما ومستمد منهما[1].

ب. العلم:

ليس من الغريب أن يحتل علماء الغرب الإسلامي مكانة مرموقة في المجتمع، لهذا اعتبر العلم أحد المعايير المساهمة بالدرجة الأولى في عملية الحراك الاجتماعي[2].

ج. الصلاح والعبادة:

لم يزاحم الانتساب إلى أهل المعرفة والعلم، وما كانا يدران عليهم من مكانة اجتماعية مرموقة سوى الانتساب إلى الصلاح والتصوف[3].

د. الثروة:

ساهمت في تحديد المكانة الاجتماعية للفرد داخل المجتمع[4]، كما اعتبرها أحد الباحثين حجر الزاوية في صياغة الهرم الاجتماعي مع غيرها من المعايير[5].

1- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:1، ص155.

2- دلال لواتي: عامة القيروان، ص544؛ ومحمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:1، ص211؛ وولاء علي عارف علي: مجتمع الخاصة في المغرب، ص57.

3- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:1، ص222؛ وولاء علي عارف علي: مجتمع الخاصة في المغرب، ص49.

4- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:1، ص263.

5- عمرو محمد وآخرون: "طبقة الخاصة في المغرب الأقصى"، ص60.

كل هذه المعايير وغيرها[1]، تساهم في فهم المرتبة والتدرج ضمن البنية الاجتماعية، كما أنها تفسر الحراك الاجتماعي في الارتقاء أو الانحدار باعتبارهما مستويين خاضعين بالأساس لتلك المقاييس.

يعبر الحراك الاجتماعي عن التغير في الوضعية الاجتماعية سواء للفرد أو للجماعة، وهو بمثل الانتقال من مرتبة إلى أخرى، نتيجة اكتساب بعض المؤهلات[2]، أو بتأثير بعض العوامل لاسيما على مستوى الجاه والثروة باعتبارهما عاملين متغيرين[3].

وهذا المفهوم يؤكد على أن مجتمعات الغرب الإسلامي هي مجتمعات تتصف بالمرونة وغير منغلقة، ويمكن للأفراد أن ينتقلوا من سلم إلى آخر من خلال تلك المعايير.

اعتبر أحد الباحثين أن معايير العلم والصلاح والنسب، معايير متينة ومتجذرة وحاضرة باستمرار في المجتمع المغربي الوسيط، وإن كانت بدرجات متفاوتة، إلا أنها تمنح للفرد ضمان البقاء في المرتبة العليا أو الارتقاء، عكس معياري الجاه والثروة اللذين وصفهما بأنهما "مطبوعين بالهشاشة"؛ لأن المرتبة الاجتماعية التي نتجت عنهما، كانت رهينة باستمرارهما أو بزوالهما[4].

1- كالنسب والقرابة والمذهب والقوة، للمزيد من التفاصيل يراجع: محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:1، ص169 وما بعدها.

2- عمرو محمد وآخرون: "طبقة الخاصة في المغرب الأقصى"، ص64-65.

3- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:1، ص289.

4- المرجع السابق، س:1، ص283.

"وبالتالي يمكن القول إن معايير الجاه والثروة والعلم والصلاح، كان بإمكانها أن تستوعب أفرادا جددا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر"[1]، وتضمن لهم الرقي في أدراج السلم الاجتماعي، فينتسبون إلى الخاصة.

لهذا أكد بعض الباحثين المشتغلين بمرتبة الخاصة ومفاهيمها[2]، على أنها المرتبة التي تضم كل من يحملون صفة معيار أو أكثر، سمح لهم بتبوأ مكانة في أعلى قمة الهرم الاجتماعي.

ومن هنا يمكننا استخلاص مفهوم العامة تحت قاعدة "الشيء يعرف بضده"[3]، فعند مقارنة مصطلح العامة بنقيضه الخاصة؛ نرى أن مرتبة العامة تقع في سفح الهرم الاجتماعي، وهي ليست بالطبقة كما ساقها الفكر الماركسي، لأنها ليست مرتبطة بالوضع الاقتصادي فقط على الرغم من أهميته، إلا أن هناك عدة معايير صاغت وضعيتها في البنية الاجتماعية، ولا يمكن وصفها بالطائفة كونها تمتاز بالمرونة وليست مغلقة، وقد شاع استعمال ثنائية العامة والخاصة في أدبيات العصر الإسلامي الوسيط وفقا للأبعاد السياسية والاقتصادية والدينية والمعرفية، لهذا وجب التعامل معها بدون أي إسقاط معاصر وبدون أي استعارة مؤدلجة[4].

تعددت الرؤى حول "العامة" كبنية في المجتمع بين قائل بطبقتها وجاعل إياها ضمن تراتبية اجتماعية، وعلى الرغم من أن أصحاب الرؤية الثانية قد تعددت معاييرهم

1- المرجع السابق، ص100.

2- منها دراسة ولاء عارف: مجتمع الخاصة في المغرب، ودراسة عمرو محمد وآخرون: طبقة الخاصة في المغرب الأقصى، ودراسة دلال لواتي: "ثنائية الخاصة والعامة في المجتمع المغربي -قراءة في أدبية العصر الإسلامي الوسيط-"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، (قسنطينة)، مج:28، ع28/2014م.

3- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:1، ص289.

4- دلال لواتي: "ثنائية الخاصة والعامة في المجتمع المغربي"، ص391.

في تحديد العامة، إلا أن أصحاب مصطلح "الطبقة" قد فرضت عليهم رؤيتهم المادية رصد العامل الاقتصادي كونه المحدد الفعلي للعامة.

فكيف جاءت أبحاثهم حول "تاريخ العوام"؟

الفصل الأول:

تاريخ العوام مناضلا.. جدل النص والنظرية

أولا: تاريخ العوام بلغة صراع الطبقات..

فرض النظرية وتطويع النص

ثانيا: تاريخ العوام بلغة معاناة المهمشين..

موازنة النص مع النظرية

أولا- تاريخ العوام بلغة صراع الطبقات.. فرض النظرية وتطويع النص:

شهد العالم مطلع السبعينيات ثورة معرفية ومنهجية، ساهمت فيها المدرسة الماركسية، وعلى الرغم مما شهدته من تحولات راديكالية في أفكارها، إلا أنها عرفت رواجا ملحوظا، والسبب يكمن في أنها "تمكنت من أن توفر أسبابا صادقة للمتعطشين للحرية والعدالة، بأن يقتنعوا أن الترقية الاجتماعية والحقيقة العلمية كلها قضية واحدة"[1].

كما أنها وفرت دعامة أيديولوجية انخرط فيها العديد من المفكرين والمؤرخين، وذلك "من خلال تزويدهم بالعربون الأخلاقي، ومنحهم مبررات ضرورية لتأكيد إرادتهم بالانخراط في العمل الثوري"[2].

إن انسياب هذه النظرية من مصادرها الخارجية "الغرب"، وشق طريقها إلى المجتمعات العربية، كان بسبب التطاحن العالمي القائم[3]، في ظل فترة اتسمت بانتشار الأفكار التحررية والثورات، مما حمل قطاعا من المثقفين العرب على الاقتناع بإمكانية قيام الصراع الطبقي عن طريق الأعمال العلمية، لذلك أصبحت الماركسية واقعا اجتماعيا بنيت عليه غايات نضالية.

1- بوبكر بوخريسة: مذاهب الفكر الأساسية في العلوم الإنسانية، ط1، دار الأمان، الرباط، 2013م، ص184.

2- المرجع السابق، ص184.

3- قسطنطين زريق: نحن والتاريخ -مطالب وتساؤلات في صناعة التأريخ وصنع التأريخ-، ط6، دار العلم للملايين، بيروت، 1985م، ص41.

وأصبح الخطاب التاريخي الماركسي أحد الخطابات التعبوية النشطة على الساحة العربية[1]، وكان من بين المفكرين المنتمين إلى الخط الماركسي، والآخذين برؤيته المادية الجدلية الصراعية؛ المفكر العربي محمود إسماعيل "الذي ذاع صيته في عقدي السبعينيات والثمانينيات في خضم أجواء نضالية"[2].

ويظهر جليا مدى رغبته في الالتحاق بالعمل السياسي، وتحقيق العدالة الاجتماعية[3]، لهذا كان أكثر حماسة في تطبيق رؤيته المادية، والتأكيد على نجاعة هذا المنهج في دراسة التاريخ الإسلامي.

درس محمود إسماعيل التاريخ الإسلامي، وصرح بغايته الأولى، والتي تمثلت في "تنوير الشعوب العربية، ببلورة خطاب ثقافي عقلاني يناهض الاغتراب سواء في الماضي أو الحاضر"[4]، قام بهذا المشروع من خلال تأليفه: لسوسيولوجيا الفكر الإسلامي مطلع السبعينيات، وهو يقع في عشرة مجلدات.

كما أنه ساهم أثناء تواجده في المغرب واستقراره هناك لمدة عشر سنوات (1975-1984م)[5] في تأسيس مدرسة تاريخية قوامها الباحثون الشباب الذين يملكون أدوات البحث الرصينة مع ما تلقوه من منهج جديد في تفسير التاريخ[6].

1- لخضر بولطيف: "وقفات في مسار المؤرخ المغربي إبراهيم القادري بوتشيش –من المدرسة المادية إلى المدرسة القيمية.. استيعاب وتجاوز وبشارة–"، ضمن كتاب: مسارات تجديد الكتابة التاريخية عند المؤرخ إبراهيم القادري بوتشيش، تنسيق: جمال حيمر وآخرون، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 2022م، ج1، ص52.

2- المرجع السابق، ص52.

3- إبراهيم بن حادة:"حوار مع محمود إسماعيل عبد الرزاق أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة عين شمس"، مجلة أسطور (الدوحة)، ع3/2016م، ص298.

4- المرجع السابق، ص298.

5- لخضر بولطيف: "وقفات في مسار المؤرخ المغربي إبراهيم القادري بوتشيش"، ص46.

6- نجيب بن خيرة: "أضواء على مرتكزات الفكر التاريخي عند الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، (الإمارات العربية المتحدة)، مج:7، ع1/2021م، ص9.

أنجبت هذه المدرسة أجيالا من المؤرخين الذين تبنوا منهجه ورؤيته للتاريخ الإسلامي، كما أنه طرح عليهم مشروعا أكاديميا حول مسألة الهامش والمهمش في التاريخ الإسلامي[1].

أشرف على العديد من الرسائل الجامعية في حقل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، وتاريخ الفكر الإسلامي[2]، إذ يقول: "قدر لنا ولعدد كبير من تلامذتنا، أن نعيد كتابة التاريخ الإسلامي برمته، وضمن هذا التاريخ المحدد، عرضنا لتاريخ العوام والمهمشين، في دراسات ورسائل علمية غلب عليها الطابع العلمي"[3].

ولتحقيق هدفه المتمثل في "تكريس العلم، وتسخيره لخدمة أغراض عملية"[4]، وجد مريدين من أبناء "الانتلجنسيا العربية"[5].

أشاد محمود إسماعيل بالعديد طلبته الأفذاذ، بقوله: "أفدنا من جهود تلامذتنا على امتداد العالم العربي، بما أنجزوا من أطروحات علمية حرصنا على اختيار موضوعاتها، وتوجيهها للبحث في الجوانب المعمقة من التاريخ..."[6].

كما أجادوا التأريخ في الحقل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن بينهم إبراهيم القادري بوتشيش، وأحمد الطاهري، وأحمد المحمودي وغيرهم...[7].

1- إبراهيم القادري بوتشيش: "من التاريخ السلطاني إلى تاريخ المهمشين"، ص49.

2- إبراهيم بن حادة: "حوار مع محمود إسماعيل عبد الرزاق"، ص297.

3- محمود إسماعيل: المهمشون في التاريخ الإسلامي، ط1، رؤية للنشر، القاهرة، 2004م، ص8.

4المرجع السابق، ص9.

5- نجيب بن خيرة: أضواء على مرتكزات الفكر التاريخي عند الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش"، ص10؛ والأنتلجنسيا: مصطلح صاغه مثقفو الحركة الشعبية الروسية، والذي لا يرتبط بالمؤهل العلمي ولا بالاختصاص، بل يرفض الواقع السائد وتغييره من منظور المهانين من الشعب. ينظر عزمي بشارة: "عن المثقف والثورة"، مجلة تبيَن، (الدوحة)، ع2013/4م، ص3.

6- محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي -محاولة التنظير-، ج10، ص37.

7- المرجع السابق، ص26.

وقد أخذ هؤلاء عن شيخهم الرؤية المادية والمنهج، وساروا على نفس خطاه الأيديولوجية واهتموا بالمواضيع الاجتماعية والاقتصادية، وساهموا في تطوير مشروعه المتعلق بتاريخ المهمشين، فأنجزت العديد من الدراسات في هذا الحقل الذي طالما كان مغيبا.

لقد استطاعت أبحاثهم أن تضع رابطة فكرية مشتركة بينهم، فساهموا في تطوير مدرسة شيخهم[1]، واعتبر إبراهيم القادري بوتشيش الابن البكر فيها، رفقة عدد من الباحثين[2]، الذين اهتموا بمواضيع تاريخ العوام، رغبة منهم في انتشال هذه الفئة من ركام النسيان.

سعى المناضلون المشتغلون ضمن الخط الماركسي في أبحاثهم ودراستهم حول العامة بالغرب الإسلامي إلى تخصيص بعض الجوانب في الموضوع، كونها تؤدي في نظرهم إلى تاريخ شامل للعوام، ومعرفة واقعهم، وتتبع مراحل تاريخهم.

لقد اهتموا أولا بالجانب الاقتصادي والبحث في الأنماط الإنتاجية التي طبعت مرحلة ما، كما أنهم اعتمدوا عليه في تحقيب التاريخ الإسلامي، وتكمن أهمية هذا الجانب كونه يساهم في التصنيف الطبقي، ويحدد شرائح العامة، ومعرفة ظروفها، انطلاقا من الأوضاع الاقتصادية، وهذه الأخيرة تساهم في تفسير ذهنيات العوام، ودراسة وعيها، ومدى إدراكها لوضعيتها الطبقية في المجتمع، وفهم حركاتها، وأسباب انتفاضتها وثوراتها، والتوصل إلى نتائجها التي غالبا ما كانت تتسم بالفشل.

تحت هذا الطرح كيف سارت أبحاثهم حول العوام؟

1- نجيب بن خيرة: "أضواء على مرتكزات الفكر التاريخي"، ص10.

2- المرجع السابق، ص9.

I- الكشف عن طبقة العامة:

وذلك عن طريق تحديد الواقع الاقتصادي، والكشف عن الأنماط الإنتاجية أو العلاقات الاقتصادية.

لا يمكن الإنكار بأن الفلسفة المادية حققت نجاحات في قدرتها على تفسير الجانب المادي لحياة الإنسان[1]، وكذلك الكشف عن الفاعلين الاقتصاديين في المجتمع، بالإضافة إلى الأنماط الإنتاجية، فأولوا لها عناية خاصة، لهذا أكد محمود إسماعيل على ضرورة تحقيب التاريخ من خلال التحولات على مدار زمني طويل، ودراسة تلك التحولات وفق أنماط الإنتاج التي صبغت البناء الطبقي[2].

ولا يمكن الكشف عن ذلك إلا من خلال دراسة طبقة العامة ونشاطها الاقتصادي وموقعها في المجتمع، باعتبارها "القوى المنتجة"[3]، فتناولها من هذا المنطلق يعني الوقوف على المحور الذي من خلاله تتحدد طبيعة المرحلة التاريخية، والأنماط الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية[4].

وكعلاقة جدلية تساهم دراسة الوضعية الاقتصادية، ومعرفة معطياتها في تتبع الوضعية الاجتماعية، وتوضيح جوانب كثيرة من بنيتها، على اعتبار أن التطورات الاقتصادية لها الأثر الفعال في صياغة البناء الطبقي[5].

1- عبد الوهاب المسيري: الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2002م، ص20.

2- محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي -محاولة التنظير-، ج10، ص47.

3- أحمد الطاهري: عامة قرطبة، ص8.

4- كريمة عبد الرؤوف: عامة مدينة فاس حتى نهاية عصر الموحدين (192-667هـ)، رسالة ماجستير، تحت إشراف: محمود إسماعيل وآمال محمد حسن، قسم التاريخ، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005م، ص1.

5- أحمد المحمودي: عامة المغرب الأقصى، ص177.

كما أن لها الأثر في تكوين النظم السياسية والثقافية والاجتماعية، وقد أكد بوتشيش على كل تلك المظاهر ما هي إلا انبثاق لمجتمع يقوم على نمط إنتاج معين[1].

وهو ما ذهب إليه محمود إسماعيل على أن التاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي والثقافي لا يمكن فهمه إلا من خلال آليتين أساسيتين؛ "وضعية الأرض" و"تجارة العبور" والجدل القائم بينهما الذي خلق "أنماط الإنتاج"[2].

II- تحديد الوضعية المعيشية للعامة:

أكد المناضلون أن تحديد مستوى معيشة العامة لا يتأتى إلا من خلال رصد علاقات الإنتاج، وهذه الأخيرة تتحدد عن طريق كشف علاقة "القوى المنتجة بالملاك" أي بين "المزارع وصاحب الأرض" أو "الأجير ورب العمل"، أو بين "الطبقة المسيطرة والمالكة لوسائل الإنتاج وبين الطبقة المضطهدة".

وانطلاقا من هذه العلاقة يمكن التوصل إلى معرفة المكانة الاجتماعية لكليهما وتقديرها بين مستوى معيشة الطبقة الأرستقراطية، وما يقابلها من مستوى معيشة "الطبقة العامة"[3].

كما أن زيادة الفوارق الطبقية بينهما، يمكن الكشف عنها من خلال نمط الإنتاج، باعتباره المحدد الفعلي لذلك، لهذا أكد أحمد المحمودي على أن تأزم الوضع الاجتماعي والشرخ الطبقي للعامة مرده إلى "النمط الإقطاعي"، فقد كرس هذا نظام التفاوت الطبقي وأفرز الصراعات المتطاحنة[4].

---

1 إبراهيم القادري بوتشيش: المغرب والأندلس في عصر المرابطين –المجتمع الذهنيات الأولياء–، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1993م، ص21.

2– محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي –محاولة التنظير–، ج10، ص47.

3– إبراهيم القادري بوتشيش: "أوضاع الفئات المستضعفة في العصر الإسلامي الوسيط –النموذج من الأندلس–"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (مكناس)، ع1/1986م، ص45–46.

4– أحمد الطاهري: عامة قرطبة، ص31؛ وأحمد المحمودي: عامة المغرب الأقصى، ص180.

كما أن هذا النظام ولد قيادة قانون الغلبة، مما أدى إلى الظلم الاجتماعي، وتفشي الجور والمشاكل السوسيو–الاقتصادية[1].

ومن هنا نفهم أن بنية طبقة العامة أو مستواها المعيشي، يتحددان وفق المعطيات الاقتصادية، وشكل نمط الإنتاج، وكلما كانت وسائل الإنتاج ضمن ملكية خاصة، كلما تفشى الظلم وساءت حالة العامة، وتعرضت إلى التعسف والجور.

III– ذهنيات العوامل وركونهم إلى الفكر الغيبي:

يرى الماركسيون أن الحالة الاقتصادية والظروف الاجتماعية؛ هي التي تحدد بصفة قاطعة النظم الأخلاقية والدينية[2]، فذهنيات العوام تدرس انطلاقا من واقعهم الاجتماعي وممارساتهم الفعلية فيه، "فليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل بالعكس، وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم"[3].

لهذا اعتبر بوتشيش أن المعتقدات الشعبية وذهنيات العوام، هي وليدة النظام العام "لنمط الإنتاج"[4]، أي أن الأفكار والقيم والمعتقدات تتحدد من خلال الواقع الاقتصادي، كما يرى محمود إسماعيل أن تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، قد أفضى تلقائيا إلى "التطرف لحد الهرطقة"[5]، وربط المحمودي بين ركون العامة إلى الفكر الغيبي أو المعتقدات الشعبية وبين مشاكلها التي أفرزتها ظروفها المالية المتردية[6].

1– إبراهيم القادري بوتشيش: أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة (250– 313هـ)، منشورات عكاظ، الرباط، 1992م، ص221.

2– خالد فؤاد طحطح: في فلسفة التاريخ، ص66.

3– رجب أبو دبوس: نحو تفسير اجتماعي للتاريخ، ص72.

4– إبراهيم القادري بوتشيش: المغرب والأندلس في عصر المرابطين، ص69.

5– محمود إسماعيل: المهمشون في التاريخ الإسلامي، ص29.

6– أحمد المحمودي: عامة المغرب الأقصى، ص105.

وبما أن العامة لا تمتلك وعيا طبقيا تواجه به مشاكلها، وتسعى إلى تغيير واقعها، فهي تلجأ إلى السحر، والفكر الغيبي كنوع من تغطية الواقع، وحجب صورة الظلم والفاقة التي تعيش في كنفها[1]، وهذه الظاهرة –أي لجوء العامة للفكر الغيبي– لم تكن سوى تعبير مقنع ومضمر يعبر عن خفايا المجتمع.

شكلت هذه الظاهرة القطاع المسكوت عنه في الفكر والسلوك، وحاولت طرح بديل ضروري للمحافظة على التوازن الاقتصادي، والاستقرار مع الحقل الاجتماعي[2].

وجد العوام في هذا الفكر الغيبي نوعا من العزاء، والترويح النفسي بسبب ما كانوا يعانونه من ظلم[3].

ومن هذا الطرح نفهم بأن العامة لم تكن تملك وعيا طبقيا، يمكنها من الخلاص المادي، فارتكنت إلى الخلاص الروح، والتجأت إليه "للتعبير عن طموحاتها، وأمانيها في تأسيس عالم خيالي، تختزن فيه كل توجهاتها وتطلعاتها"[4].

كما أن المناضلين يبررون انتشار اللصوصية، بسبب معاناة العوام من الفقر، حيث يقول أحد الباحثين: "ويبدو أن اللصوص في مراكش كانوا ينتمون إلى أصول اجتماعية فقيرة مظلومة، نشأت من التحولات التي عرفتها المدينة، وزيادة الترف والاستهلاك، وارتفاع الأسعار، وهي تطورات خلفت طبقات عاجزة عن كسب رزقها، ناقمة عن الأوضاع مما حدا بها إلى احتراف أعمال اللصوصية"[5].

1– المرجع السابق، ص105.

2– إبراهيم القادري بوتشيش: المغرب والأندلس في عصر المرابطين، ص114.

3– أحمد المحمودي: عامة المغرب الأقصى، ص105.

4– إبراهيم القادري بوتشيش: المغرب والأندلس في عصر المرابطين، ص111.

5– إبراهيم القادري بوتشيش: "العوام في مراكش خلال عصري المرابطين والموحدين"، ندوة مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي، المنعقدة بمراكش، بتاريخ: 14–1986/04/16م، إعداد وتنسيق: حسن جلاب وآخرون، ط1، مركز الدراسات والأبحاث حول مراكش، مراكش، 1988م، ص122.

وكذلك حركة الصعلكة التي وصفها بوتشيش بأنها حملت مبادئ إنسانية سامية وأن أصحابها سعوا إلى أهداف نبيلة[1]، كما أنها ارتبطت بتعاقب المجاعات وسيادة النمط الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي[2].

ولقد ذهب أبعد من ذلك حينما اعتبر معاقرة العامة للخمور، "تغطية للمشاكل والصعوبات التي اعترضتها"[3]، وأن شهادة الزور ظاهرة خلفها الأجر الزهيد الذي كان يتقاضاه المؤدب، فقبل أن يشهد زورا مقابل "أخذ الرشوة"[4].

يبدو جليا أن كل أسباب الآفات الاجتماعية، وركون العوام إلى الأفكار الغيبية عند الماركسيين مردها الفقر والظلم وتردي الأوضاع الاقتصادية، كل ذلك بسبب تكريس النظام الإقطاعي، أي أن الإنتاج المادي لمجتمع ما، هو الذي يؤطر، ويؤسس نظامه الاجتماعي والسياسي وحتى الفكري[5].

ولكننا نرى أن هذه القراءة ما هي إلا قراءة أحادية، تفسر كل الظواهر السلبية في المجتمع وتبررها تحت قناعة أنها وليدة ظروف مادية، ولا دخل للإنسان فيها، بل هو مجبر لأنه لم يجد الخلاص لوضعه داخل المجتمع بعد.

VI- ثورات العوام"الصراع الطبقي":

إن تاريخ البشرية عند الماركسيين ليس سوى صراع الطبقات، تفوز فيه الطبقة التي تنسجم مع تطور وسائل الإنتاج، والعلاقات الاقتصادية الناشئة عنها[6].

1- إبراهيم القادري بوتشيش: أثر الإقطاع، ص265.

2- المرجع السابق، ص262.

3- إبراهيم القادري بوتشيش: الغرب والأندلس في عصر المرابطين، ص98.

4- إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ص183.

5- الدراجي زروخي: نحو فلسفة للتاريخ، ط1، دار صبحي، الجزائر، 2013م، ص117.

6- كارل بوبر: المجتمع المفتوح وأعداؤه، تر: السيد نفادي، ط1، دار التنوير، لبنان، 1998م، ص19؛ وقسطنطين زريق: نحن والتاريخ، ص40.

فالتعارض والنزعات الطبقية، ذات الطابع الديناميكي تشكل القوة المحركة لتطور التشكيلات التناحرية، باعتبارها العامل الحاسم في عملية التغيير الاجتماعي[1].

كما أنهم يعتبرونها مرحلة مهمة، تؤدي إلى بناء مجتمع عادل يستجيب لطموحات البشرية[2].

وقد أكد على ذلك محمود إسماعيل حينما اعتبر التاريخ الإسلامي برمته حلقات متصلة من الصراع بين البرجوازية والإقطاع[3]، لهذا أولوا عناية كبيرة بهذا الجانب وغايتهم في ذلك: "تبرير مشروعية هذا الأسلوب النضالي، على أساس نبل الغاية، وسموا الهدف من ناحية وضراوة القوى المتسلطة في قمع الثورات الجماهيرية المطالبة بعدالة الإسلام، من ناحية أخرى"[4].

واعتبر بوتشيش ظاهرة الثورات ما هي سوى "تعبير خفي عن الصراع الطبقي"[5]، كما أن الماركسيين ينطلقون في دراستها من الواقع المادي الذي أفرزها.

وبما أن الجور الذي انتشر كان سببه الإنسان، فهم يرون أن رد الفعل يجب أن يتم بفعل بشري مضاد، طبقا لإرادة الإنسان ورغبته في الحرية[6]، فيؤمنون بحتمية الثورة التي تقودها الفئات المستضعفة لتحقيق حلم مجتمع عادل أو لتطبيق المساواة.

1- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:2، ص316.

2- بوبكر بوخريسة: مذاهب الفكر الأساسية، ص185.

3- محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي –طور الانهيار–، ط1، سينا للنشر، القاهرة، 2000م، ج3، ص9.

4- محمود إسماعيل: الحركات السرية في الإسلام، ط5، سينا للنشر، القاهرة، 1997، ص11.

5- إبراهيم القادري بوتشيش: أثر الإقطاع، ص289.

6- المرجع السابق، ص307.

وقد أجمعوا على أن الدوافع التي أدت إلى قيام العوام بثورات ما هي إلا دوافع اقتصادية بسبب سيادة النظام الإقطاعي[1]، وما ترتب عليه من أزمات مالية واجتماعية، الأمر الذي فجر انتفاضات المهمشين[2].

كذلك العلاقة بين الحاكم والمحكوم، التي ظلت عبر مسار التاريخ الإسلامي يشوبها التوتر، لأن العامة ظلت عبر تاريخها ترزح تحت وطأة الأنظمة الاستبدادية. وهذا ما جعلها تتبنى إيديولوجيات مناهضة، سواء كانت ذات مسوحات خارجية أو مهدوية أو اعتزالية أو صوفية[3]، فكلها عبرت عن حركات معارضة، التحقت بها العامة بهدف خلخلة النظام الطبقي[4].

وقد استطاعت هذه الاتجاهات الفكرية النزول إلى العوام، وتلمس مشاكلهم، ومحاولة قيادتهم[5]، لهذا نجد محمود إسماعيل يؤكد على أن الفرق الإسلامية تعبر عن مصالح القوى أو الطبقات الاجتماعية المتناحرة، أكثر منها تعبيرا عن الخلافات الدينية[6].

غير أن هذه التفسيرات أرجعت كل الثورات إلى العوامل الاقتصادية، وبالتالي نفت إمكانية وجود دوافع انفصالية أو عرقية، وعلى الرغم من أن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية كانت حاضرة، لكن لا يمكن الإقرار بأن كل الثورات كانت دوافعها نظيفة، فاهتمام المناضلين بالاتجاهات المعارضة في تاريخها ووصفهم بأنها لامست معاناة

1- المرجع السابق، ص290؛ وأحمد المحمودي: عامة المغرب الأقصى، ص156.
2- محمود إسماعيل: المهمشون في التاريخ الإسلامي، ص18.
3- إبراهيم القادري بوتشيش: "من التاريخ السلطاني إلى تاريخ المهمشين"، ص150.
4- محمود إسماعيل: المهمشون في التاريخ الإسلامي، ص18.
5- أحمد الطاهري: عامة قرطبة، ص121.
6- محمود إسماعيل: المهمشون في التاريخ الإسلامي، ص15.

المهمشين عبر التناحر مع السلطة، قول "أدى بهم إلى إعادة بنائها بالشكل الذي لم تكن عليه، كما لا يمكن اعتبارها مسبقا جوانب ثورية أو تقدمية"[1].

ولكن هل استطاعوا بعد هذا الطرح أن يتوصلوا إلى نتيجة مفادها قيام الثورة "المزعومة"؟

بعد زجهم بالعوام داخل دائرة الصراع الطبقي الثنائي الحاد، لم يتمكنوا من رصد نتائج تؤكد وجود ثورة شاملة، فهم يرون أن الثورات لم تنجح تحت ذريعة افتقار العامة لتنظيم محكم، وأهداف مسطرة ووعي ناضج[2]، وكذلك التناقض في عقليتها والتشتت بين الحس الجماعي وافتقارها إلى مقومات تكتل بشري فئوي[3].

كذلك غياب البعد الأيديولوجي الواضح، فتمذهبت معظم الحركات بالتصوف[4]، أو بآفة الغلو والتطرف، التي عرفتها بلاد الغرب الإسلامي، فاعتبرها المناضلون قرينة موضوعية على إفلاس التجارب الإيديولوجية[5].

كما اعتبروا أن المجتمعات الإسلامية لم يحسم فيها الصراع بين أنماط الإنتاج حسما قاطعا بعد[6]، وأن حركات العوام افتقدت إلى قيادة محكمة[7]، بسبب اتسام البرجوازية بالهزال، وبالتالي لم تستطيع قيادة هذا الصراع[8].

1- محمد عابد الجابري: التراث والحداثة –دراسات ومناقشات–، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991م، ص39.

2- إبراهيم القادري بوتشيش: "العوام في مراكش"، ص130.

3- إبراهيم القادري بوتشيش: "أوضاع الفئات المستضعفة"، ص49.

4- محمود إسماعيل: المهمشون في التاريخ الإسلامي، ص155.

5- محمود إسماعيل: فكرة التاريخ بين الإسلام والماركسية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988م، ص125.

6- محمود إسماعيل: المهمشون في التاريخ الإسلامي، ص49.

7- إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص214.

8- محمود إسماعيل: فكرة التاريخ بين الإسلام والماركسية، ص75.

ومن هنا وجد المناضلون أنفسهم بعد الرصد والتحقيق أمام نتائج سلبية، فعوض أن تتحقق المنجزات الطبقية ليصل الصراع إلى أشده، ومن ثم الثورة، أقروا بعدم حدوثها[1].

كما لا يمكن الاقتصار على المعطيات الاقتصادية لتفسير تاريخ العوام الشامل، لأن ذلك يؤدي حتما إلى فرض الرؤية المادية على الحقيقة التاريخية، وبالتالي الوقوع في فخ الانتقائية والتأويلية.

فهل من سبيل لموازنة الرؤية المادية مع النص؟

1- دلال لواتي: عامة القيروان، ص86.

ثانيا- تاريخ العوام بلغة معاناة المهمشين.. موازنة النص مع النظرية:

إن مهمة الانتصار للفئات المظلومة وتقديمها إلى الواجهة والمطالبة بالمساواة والعدل وإنصافها، ما هي إلا قضية أخذ بها كل من إبراهيم القادري بوتشيش وأحمد الطاهري في مؤلفاتهم الموالية، فعكست بذلك غاياتهم وأهدافهم من انتشال هذه الشرائح التي عانت التهميش والإقصاء، رغم أدوارها الطلائعية.

حيث دلت هذه الدراسات على مدى نضج أفكارهما إزاء موقفهما من تاريخ العوام، كون هدفهما يتمثل في التخلص من الظلم، والمطالبة بالعدل والمساواة، من خلال الرجوع إلى الماضي.

ويمكن اعتبارهما مثقفين عضويين حسب ما اصطلح عليه الفيلسوف الايطالي "غرامشي"[1]، وقصد غرامشي بمصطلح المثقف العضوي: ذلك المثقف أو المؤرخ القادر على تبيين أن الواقع الاجتماعي القائم غير طبيعي، ويمكن تغييره عن طريق تحليل الأوضاع، وتحقيق العدالة للمستضعفين[2].

كما أنه يعمل على نشر القيم، وأفكار الطبقات "المحرومة" قدر الإمكان، وصياغتها ضمن هدف الرئيسي، وهو الدفاع عن حقوقها[3]، ويعتمد المثقفون العضويون في ذلك على خبراتهم، ومعارفهم التي يتميزون بها عن باقي أعضاء المجتمع[1].

1- أنطونيو غرامشي: سياسي وفيلسوف إيطالي، ولد سنة 1937م، وهو من قادة الجناح اليساري للحزب الاشتراكي، نادى بنمط جديد من المثقفين الذين يملكون تصورا إنسانيا للتاريخ. ينظر جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة، ص424.

2- عزمي بشارة: "عن المثقف والثورة"، ص5.

3- صبرين العجرودي: "طبيعة المثقف العضوي والمثقف التقليدي داخل الدولة"، على الرابط الإلكتروني:
https://ciessm.org/2022/05/27/%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%82%D9%91%D9%81-

فأخذهما –أي بوتشيش والطاهري– على عاتقهما مهمة الانتصار للفئات المهمشة، ما هي إلا صورة لانصهارهم ضمن تلك الجماهير، وتبني مصلحة الجماعة، "فمن الصعب على المؤرخ أن لا يدخل مشاعره، خاصة الصادرة عن البيئة التي يعيش فيها"[2]، والعصر الذي ينتمي إليه، فيتخذ موقفا من الماضي، بمشكلات الحاضر، وآمال المستقبل[3]، لهذا استطاعا تصوير حال العوام والمهمشين.

أما من حيث المنهج والرؤية المادية فقد نقد غرامشي "الاقتصادوية"، واعتبر أن القوانين الاقتصادية لا تشتغل مثل القوانين الفيزيائية، ويمكن في أقصى الحالات اعتبارها اتجاها، لكن لا يمكن اعتبارها أبدا ثوابت وقوانين[4].

لهذا نجد أبحاث بوتشيش والطاهري انفلتت نسبيا من التفسيرات الماركسية التي ترجع كل الظواهر الاجتماعية إلى "العامل الاقتصادي"، ويظهر مدى توخيهما التأصيل برؤية اتسمت بالشمول، كما أن هذه الدراسات قدمت مؤشرات على الاستقلالية الفكرية، مع الخلفية التي تمتح منها المدرسة المادية في كتابة التاريخ[5].

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B6%D9%88%D9%8A-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%82%D9%91%D9%81-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A /

بتاريخ: 2023/05/26م، على الساعة: 22:30.

1- هالة حسن أحمد جعفر: "مفهوم المثقف عند أنطونيو جرامشي"، مجلة كلية الآداب (قنا)، ج3، ع2021/52م، ص403؛ وأحمد بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ص222.

2- غوستاف لوبون: فلسفة التاريخ، تر: عادل زعيتر، دار المعارف، مصر، 1954م، ص60.

3- قسطنطين زريق: نحن والتاريخ، ص41.

4- الهادي التيمومي: المدارس التاريخية الحديثة، ص132.

5- لخضر بولطيف: "وقفات في مسار المؤرخ المغربي إبراهيم القادري بوتشيش"، ص55.

يرى بوتشيش أن التاريخ معركة حضارية، يجب أن يكرس فكره وقلبه في سبيل رد الاعتبار لمكونات المجتمع المنتجة، وأن ينتشلهم من ركام النسيان، لتأسيس تاريخي علمي محترم[1].

صحيح أن رغبتهما في انتشال العوام وتبني مصلحتهم، منحى يبدو في ظاهره منحى مادي صرف في تفسير التاريخ، إلا أنهما وباستثناء أبحاثهما الأولى –"أثر الإقطاع" لبوتشيش و"عامة قرطبة" للطاهري– فإنهما اعتمدا في أعمالهما اللاحقة المصادر الدفينة، مما أضفى على نصوصهما "مسحة من الأصالة، وشيئا من الصدقية"[2].

ولا نتفق مع أحد الباحثين حينما اعتبر أن بوتشيش لازال مقيدا برؤية ومنهج شيخه ومؤطره[3]، ذلك أننا نلتمس في أعماله التالية "إرهاصات منبئة بميله إلى الإعلاء من حضور القيم الأخلاقية، كعامل فاعل في التاريخ"[4]، كما اهتم برصد الإنجازات الحضارية، والاطلاع على العديد من زوايا تاريخ العوام التي كانت مغفلة، وهو نفس المنحى الذي سار عليه الطاهري، فلقد أولى عناية بالجانب العلمي والمعرفي للعامة، ولم تقتصر رؤيته على أنها طبقة منتجه ماديا".

فكيف كانت أبحاثهما عن العوام على خلفية هذا التطور في الرؤية؟

1– المرجع السابق، ص57–58.

2– المرجع السابق، ص56.

3– خالد بلعربي: "مسار التجديد في الكتابة التاريخية عند إبراهيم القادري بوتشيش –قراءة في كتاب المهمشون في تاريخ الغرب الإسلامي: إشكاليات نظرية وظيفية في التاريخ المنظور إليه من الأسفل–"، مجلة أسطور، (الدوحة)، ع10/2019م، ص173.

4– لخضر بولطيف: "وقفات في مسار المؤرخ المغربي إبراهيم القادري بوتشيش"، ص72.

I- تعدد المعايير والعوامل في التفسير:

أدرك إبراهيم القادري بوتشيش أن التاريخ الإنساني تكونه "عوامل كثيرة، ولا يقترن على العامل المادي"[1].

ففي تصنيفه الطبقي، وحديثه عن الارتقاء، يبدو أن تفسيره أصبح مستقلا نسبيا عن الهياكل الاقتصادية، كما أنه حدد العديد من المعايير التي من خلالها يمكن الكشف عن بنية المجتمع، أهمها الاستقواء بالسلطة والجاه[2]، واعتبر أن كلاهما يسيران جنبا إلى جنب مع الثورة، في تحديد المراتب الاجتماعية.

ومن العوامل التي تساهم في الحراك الاجتماعي: كثرة الفتن والاضطرابات لأنها تؤدي إلى انهيار الدولة، وبالتالي تغيير الوضعية الطبقية، واعتبر مسألة الشرف والنسب من المعايير المهمة في التصنيف الاجتماعي، بقوله: "وحسبنا أن بعض العائلات ورثت مكانتها الاجتماعية من نسبها وشرفها"[3].

وفي حديث بوتشيش عن المجتمع المرابطي في العصر الوسيط، أكد على أن الطبقة الاجتماعية خضعت لجملة من العوامل، أعطتها خصوصيتها إلى جانب الثروة، "أهمها الجاه والاستناد إلى الأمير، والتقرب من ذوي النفوذ، كما لعب المذهب المالكي، وعنصر القرابة، دورا في تحديد هوية الطبقة"[4].

ومن هنا نفهم أن بوتشيش على الرغم من تأكيده على العوامل المادية، إلا أنه لم يقتصر عليها، حيث ركز أيضا على العلم، وتحصيل المعرفة، باعتبارهما عاملان

1- خالد فؤاد طحطح: في فلسفة التاريخ، ص64.
2- إبراهيم القادري بوتشيش: "الطبقة في الغرب الإسلامي"، ص14.
3- المرجع السابق، ص16-17.
4- إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص129.

أتاحا للبعض فرصة الارتقاء الطبقي، بالإضافة إلى عنصر القرابة في قوله: "ولا يخامر نشك فيما يكتسبه هذا العنصر من وزن، في صياغة البناء الطبقي"[1].

أما حديثه عن الزواج، فبوتشيش لم يفسر الإحجام عنه بسبب ثقل النفقات وغلاء المهر فقط، بل أورد جملة من العوامل فسر بها هذه الظاهرة، منها تفرغ العالم لطلب العلم أو للدراسة والزهد، وخشية الرجل من عدم معاشرة زوجته بالمعروف[2]، واعتمد في تفسيره هذا على استقراء العديد من المصادر الدفينة، أهمها النوازل.

وعلى الرغم من طرح بوتشيش للعديد من العوامل المادية في تفسيره أسباب المشاكل الزوجية، إلا أنه لم يهمل العامل السيكولوجي كهروبها، ونفورها من زوجها، ولا العوامل الأخلاقية "كالخيانة الجنسية"[3]، ومن هنا تظهر مدى اتساع رؤية المؤرخ في بحثه عن الخلفيات الحقيقية للظواهر.

II- دور العامة:

ساهم بوتشيش والطاهري في الكشف عن الدور الطلائعي للعامة، على كافة الأصعدة، فقد فند الطاهري كل قول بجهل العوام، وعدائهم للفكر العلمي، ودليله في ذلك انتشار المساجد ومجالس الدرس، والمؤسسات العلمية وتعليم الصبية، لأن الأهالي حثوا أبناءهم وشجعوهم على حفظ القرآن وتعلم القراءة والكتابة[4]، وأكد بوتشيش أن للمرأة نصيبا أيضا في التعليم والتعلم[5].

1- إبراهيم القادري بوتشيش: "الطبقة في الغرب الإسلامي"، ص19.

2- إبراهيم القادري بوتشيش: المغرب والأندلس في عصر المرابطين، ص21.

3- المرجع السابق، ص37.

4- أحمد الطاهري: "العامة والاتجاهات الفكرية في الأندلس في عصر الخلافة"، ضمن كتابه: دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس، ص115.

5- إبراهيم القادري بوتشيش: "لماذا غيبت الفئات الشعبية"، ص319.

كما لم تقتصر مشاركة العوام في الحياة الفكرية والثقافية على استهلاك ما هو سائد ومتاح، بل تجاوزته إلى حد الإنتاج سواء في أمثالهم، أوفي الشعر، وحتى في الثقافة الشعبية[1].

كما أكد بوتشيش على أن العوام امتازوا "بكرم الضيافة، رغم فقرهم المدقع، فلم يثن عزيمتهم عن إكرام الضيف، وحبوه بكل ما ملكت أيديهم"[2].

أما عن تأثيرهم الحضاري في المدن، فيرى بأن لهم "دور طلائعي في تاريخ مدينة مراكش في تأسيسها، وفي الأحداث التي قامت بها، وبصمت تاريخها السياسي والاقتصادي"[3].

III- محن ومشاكل العامة:

على الرغم من الدور الطلائعي للعوام في مختلف المجالات كما اتضح سابقا، إلا أنهم تعرضوا للعديد من المحن والمشاكل، ولم ترد محنهم ظروفهم السيئة إلى العوامل الاقتصادية في أبحاث بوتشيش والطاهري الموالية، فقد أحصيا العديد من المسببات، تنوعت بين ما هو طبيعي وعسكري وسياسي واقتصادي.

كما أنهما أوليا عناية خاصة بهذا الجانب –محن العامة– على اعتبار أنه من المواضيع التي تشغل فكرهما وتترجم تطلعاتهما.

يرى بوتشيش أن التهميش في بلاد المغرب الإسلامي، بني على ثلاثة أسس:

- الذات المهمِشة: وهي القوى الاستغلالية.
- الذات المهمَشة: وهي العامة والفئات المستضعفة.

1- أحمد الطاهري: "العامة والاتجاهات الفكرية في الأندلس"، ص116.
2- إبراهيم القادري بوتشيش: "العوام في مراكش"، ص132.
3- المرجع السابق، ص133.

- أو تهميش الهوية والجسد...[1].

كما أكد على أن العامة عرفت إلى جانب التهميش "صورا متعددة من المحن"[2]، وعانوا من "السخرية والازدراء"[3]، وكانت وضعيتهم متردية للغاية[4].

كل ذلك مرده إلى تحملهم أوزار الحروب ونتائجها[5]، ومعاناتهم إثر الكوارث الطبيعية، وسنوات القحط والجفاف والمجاعة والأوبئة المتكررة[6].

غالبا ما كانت هذه الأوبئة تنتهي بغلاء شديد وارتفاع في الأسعار[7]، فضلا عن مساهمة العنصر البشري في إثقال كاهلهم بالضرائب وجور العمال والولاة..."[8].

وهذه جوانب محن العامة في مختلف حواضر الغرب الإسلامي، وقد أوردناها على سبيل الذكر لا الحصر، لأن المتتبع لأبحاث بوتشيش يجده قد خصص لها فصولا كاملة[9].

ويتضح لنا بعد هذا الطرح مدى وفاء أحمد الطاهري وإبراهيم القادري بوتشيش لقضيتهما الأولى "الدفاع عن الشرائح المستضعفة"، هذه القضية التي لم يحيدا عنها منذ انخراطهما في مشروع أستاذهما محمود إسماعيل، وعلى الرغم من ولائهما له، إلا أننا لاحظنا بداية تراجع النفحة الأيديولوجية، والتفسيرات 'الاقتصادوية" من أعمالهما

1- إبراهيم القادري بوتشيش: محاضرة "الهامشي والمهمش في تاريخ الأندلس"، على الرابط الإلكتروني:
https://www.youtube.com/watch?v=lxgnICc2Too
بتاريخ: 2023/03/10، على الساعة: 13:45.

2- إبراهيم القادري بوتشيش: "عوام مدينة مكناسة في العصر الوسيط"، ص127.

3- أحمد الطاهري: عامة قرطبة، ص170.

4- إبراهيم القادري بوتشيش: "لماذا غيبت الفئات الشعبية"، ص317.

5- إبراهيم القادري بوتشيش: "عوام مدينة مكناسة في العصر الوسيط"، ص113.

6- إبراهيم القادري بوتشيش: "العوام في مراكش"،ص125

7-المرجع السابق، ص126.

8-إبراهيم القادري بوتشيش: "عوام مدينة مكناسة في العصر الوسيط"، ص110.

9- إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص199 وما بعدها.

الموالية، فاستطاع بوتشيش والطاهري تحقيق التوازن بين رؤيتهما المادية وما مدهما به الواقع التاريخي، من خلال استقرائهما للمصادر المتنوعة.

إن مساهمة طلبة محمود إسماعيل مشروعه المتمثل في "التأريخ للعوام"، قد وجد صدى له، وذلك من خلال استقطاب اهتمام العديد من الباحثين، منهم من بقي ظلا مقلدا، ومنهم من فتح آفاقا لدراسة هذا الموضوع.

الفصل الثاني:

تاريخ العوام محاكيا.. من التقليد إلى الإبداع

أولا: المحاكاة غير الواعية..

تاريخ العوام تكرار واجترار

ثانيا: المحاكاة الواعية..

تاريخ العوام من الأدلجة إلى البستمة

أولا- المحاكاة غير الواعية.. تاريخ العوام تكرار واجترار:

بعد أن ساهم المؤرخون المنتمون إلى الخط الماركسي في إثراء موضوع "تاريخ العوام"، استقطب هذا الأخير اهتمام العديد من الباحثين[1] الذين أرادوا دراسة العامة بمختلف حواضر الغرب الإسلامي على سبيل المواكبة والمحاكاة.

وعلى الرغم من أهمية أبحاثهم التي سعت إلى انتشال هذه الفئات المهمشة، إلا أنها ظلت ظلا وصدى لأفكار وآراء من سبقوهم من المناضلين دون وعي منهم.

والسبب يكمن في عدم قدرتهم على تفكيك أنساق النصوص، وفهم أفكارها وتوجهاتها، فأخذوا بمنطلقاتهم الفكرية ومقارباتهم المنهجية، وحتى أنهم أعادوا صياغة تخريجاتهم وتفسيراتهم التي غالبا ما كانت تحمل بين ثناياها عبارات مؤدلجة، وإسقاطات معاصرة، تعتمد في تفسيرها للتاريخ على الرؤية المادية الجدلية الصراعية.

عدم إعمال المنهج في مثل هذه المواضيع غالبا ما يؤدي إلى تضارب في الآراء، وخلط في الأفكار، فالاهتمام بالتاريخ الاجتماعي يفرض على الباحث أن يكون صاحب تكوين منهجي، ورؤية تسمح له بالاختراق الفعلي لتلك المجتمعات[2].

1- فوزية كرراز: عامة المغرب الأوسط في ظل السلطة الموحدية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف: فاطمة بلهواري، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2016/2015م؛ ومليكة عدالة: عامة الأندلس في العصر الموحدي، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الوسيط، إشراف: فاطمة بلهواري، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2018/2017م؛ وعمرو محمد الصاوي: عامة المغرب الأقصى في العصر المرابطي (448-541هـ/1056-1146م)، ط1، دار رسالة العلم، مصر، 2022م.

2- حسن آكدي: "العامة: إشكالية المفهوم وبعض عوامل تغييبها"، ص55.

ففهم المؤرخ أو الباحث للمنهج الذي يعتمد عليه، يعتبر معيارا مهما لوزن الأبحاث بعد الحقيقة التاريخية[1]، لهذا وجب عليه حسم منطلقاته الفكرية، وتوجهاته، وإدراك مقارباته والتصريح بمنهجه.

وقد حذر ابن خلدون من مخاطر النقل وما يترتب عنها من مزالق، والحيد عن جادة الصواب[2]، خاصة الأفكار إذا لم يمعن فيها الباحث نظره أو وضعها في ميزان النقد، فسيسقط في مطبة التكرار والاجترار.

لابد على المؤرخ أن يميز الأفكار تحت الكلمات، والمشاعر تحت النصوص، وأن يفرق بين العوامل الحقيقية للحوادث وبين التي يقصها كثير من المؤلفين من غير أن يدركوها[3].

لهذا نجد الباحثين قد وقعوا في هذا المنزلق، ويظهر جليا مدى اعتمادهم على أفكار المناضلين وتفسيراتهم، دون فهمها أو وعيهم بمضامينها، خاصة في الاعتماد على المعيار الاقتصادي كمعيار وحيد في التصنيف الطبقي للعامة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأكيدهم على أن الظروف المادية للعامة وواقعهم هو الذي يحدد وعيهم، وذهنياتهم، ومكانتهم الاجتماعية التي ارتبطت بنمط الإنتاج دون فهمهم له.

وقد اعتمدنا على جدول رصدنا فيه جل المقولات التي أخذوها عن المناضلين، وحاولنا ردها إلى صيغتها الأصلية في الفكر الماركسي.

1- لويس جوتشلك: كيف نفهم التاريخ –مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي–، تر: عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1966م، ص22.

2- ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، ص16.

3- غوستاف لوبون: فلسفة التاريخ، ص68.

نصوص حول التقسيم الطبقي والحركية الاجتماعية	الباحث والصفحة	وفق الصيغة الماركسية
– عدم ثبات المستوى الاجتماعي والمعيشي في المجتمعات الإسلامية مرده إلى الإنتاج السائد "النمط الإقطاعي". – الحركية الاجتماعية نتيجة حتمية "للنظام الإقطاعي".	– فوزية كرراز، ص205. – فوزية كرراز، ص205.	وفق المنظور الماركسي؛ المستوى المعيشي والاجتماعي لا يمكن تحديده إلا من خلال تتبع المعطيات الاقتصادية (نمط الإنتاج، علاقات الإنتاج، وسائل الإنتاج).
– المعيار الاقتصادي هو المعيار الطاغي في تحديد الطبقات الاجتماعية وأدوارها في المجتمع. – المعيار الاقتصادي المادي هو المؤشر الحقيقي لتصنيف فئات العامة اجتماعيا واقتصاديا.	– مليكة عدالة، ص27. – مليكة عدالة، ص231.	يراجع الفصل الأول؛ المبحث الأول: تاريخ العوام بلغة صراع الطبقات. فالطبقة في الفكر الماركسي تتحدد من خلال فهم نسق علاقات الإنتاج، وأنماطه، فكلاهما يحددان شكل كل نظام اجتماعي. يراجع المبحث الثاني؛ من الفصل التمهيدي: مفهوم الطبقة وفق ما نظر له الفكر الماركسي.
– الثروة أرضا كانت أو مالا هي المحدد الأساسي للوضع الطبقي للفرد. – ساهمت الإقطاعات الزراعية في مجتمعات العصر الوسيط في منح مالكيها هيبة اجتماعية وترفا طبقيا.	– عمرو محمد الصاوي، ص66. – عمرو محمد الصاوي، ص42.	
– علو مكانة الفقهاء العلمية والاجتماعية كانت بسبب دعمهم بملكيات عقارية. – تحديد المكانة الاجتماعية للعامة تكون من خلال الكشف عن وضعية	– فوزية كرراز، ص204. – فوزية كرراز، ص152.	

الفلاحين الاقتصادية		
– تصنيف العامة يكون حسب نشاطها الاقتصادي بين من يملكون وسائل ثابتة من الرزق وبين من لا يملكون.	– مليكة عدالة، ص126.	

جدول رقم (02)

نصوص حول ذهنيات العوام وسبب ركونها إلى الفكر الغيبي	الباحث والصفحة	وفق الصيغة الماركسية
– "ركون العامة إلى الفكر الغيبي والمعتقدات الشعبية دليل على عدم قدرتهم على تجاوز المشاكل التي طرحتها بقوة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي ظلها ونتيجة لانعدام الوعي الطبقي".	– فوزية كرزاز، ص249.	– يرى المشتغلون ضمن الخطاب الأيديولوجي الماركسي أن سبب ركون الفرد أو الجماعة إلى السحر والفكر الغيبي – السرقة والصعلكة وغيرها من الظواهر السلبية–، ما هو إلا وسيلة خلاص روحي لطبقة أو جماعة لم تجد البديل لتغير واقعها الاقتصادي والاجتماعي، نظرا إلى عدم تبلور وعيها الطبقي، أو أنها لجأت إليها كوسيلة نضال ضد من تسببوا في تردي أحوالها. – يراجع الفصل الأول: المبحث الأول: تاريخ العوام
– "وقد نجم عن هذا الواقع المتأزم بروز فئة اجتماعية ناقمة، وهم أهل السؤال، وفي حقيقة الأمر أن هذه الطبقة لم تكن إلا إفرازا طبقيا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية".	– مليكة عدالة، ص188.	
– "أراد العوام الخروج من الاضطرابات والمشاكل بأي وسيلة وإن تطلب الأمر الذهاب للسحرة والمشعوذين".	– مليكة عدالة، ص203.	
– "السحر ظاهرة تعبر عن خفايا المجتمع العامي، الذي لم يجد وسيلة لتحقيق طموحاته سوى اللجوء إلى	– مليكة عدالة، ص206.	

السحر رغبة في قضاء حوائجه". – "ذهنياتهم ارتبطت بتصديق الشائعات... لتغطية واقعهم المر الذي غلبت عليه الفاقة والضنك، وعجز فيه الإنسان عن مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به". – "إن القيام بسلوكيات غير أخلاقية ما هي إلا سلوكات سلكتها الفئات الساذجة والناقمة عن أوضاعها". – "ظاهرة السرقة تبنتها جماعات ناقمة على أوضاعها الاجتماعية المتأزمة".	– مليكة عدالة، ص209–210. – مليكة عدالة، ص232. – مليكة عدالة، ص184.	بلغة صراع الطبقات "ذهنيات العوام".
– "التجأت العامة إلى الفكر الغيبي والإيمان بالمعتقدات الشعبية كوسيلة من وسائل الاحتجاج والمناهضة، ولنسيان واقعهم المزرى وتلبية ماديات ومعنويات لم تلب بما هو متوفر". – "التجأ العامة إلى الفكر الغيبي لتجاوز مشاكلهم ومجابهة الدولة التي لم تقدم لهم أي حلول لتحسين أوضاعهم".	– عمرو أحمد الصاوي، ص135. – عمرو أحمد الصاوي، ص135.	

جدول رقم (03)

قيام الثورات وأسباب فشلها	الباحث والصفحة	وفق الصيغة الماركسية
– "ساهم التفاوت الطبقي في توليد الفتن والتمردات على السلطة وجد	– مليكة عدالة، ص57.	– ولأن الفكرة الماركسي يؤمن بالثورة كنتيجة

لها بعض الفئات من العوام فرصة للتعبير عن حالات التذمر" بسبب فشل السلطة في إحلال نظام طبقي موحد. - "ظهور الثورات ضد السلطة كانت كنتيجة حتمية للإقطاع". - "إن حيازة الأرض هي المحور الأساسي الذي طالما دار حوله الصراع". - "لم تواكب ردودهم حجم محنتهم، فكانت هزيلة ومتواضعة". - "افتقادهم لقيادة محنكة يلتفون حولها في برنامج واضح وأهداف محددة، وافتقارهم للوعي الطبقي الذي يؤطر كفاحهم ضد خصومهم بسبب عجزهم في استيعاب مفهوم الصراع الاجتماعي كمحرك في عملية التغيير".	- فوزية كرزاز، ص152. - فوزية كرزاز، ص152. - عمرو أحمد الصاوي، ص135. - عمرو أحمد الصاوي، ص138.	حتمية، فهم يولون أهمية بالغة لصراعات الطبقة كونها العامل الحاسم في التغيير، وانتصار طبقة "البروليتاريا" وبناء مجتمع عادل. - ولكن رصدهم للثورات ودراستها، غالبا ما تنتهي بنتيجة سلبية مفادها "فشل الثورة" لهذا يجدون تبريرات غالبا ما يتداولونها؛ "افتقار الطبقة للتنظيم، هزالة البرجوازية وعدم قدرتها على قيادة الصراع...". - يراجع الفصل الأول: المبحث الأول: حول ثورات العوام وفشلها.

جدول رقم (04)

على الرغم من أن هؤلاء الباحثين رصدوا أفكار المناضلين "الماركسيين" ووظفوها في أبحاثهم، واعتمدوا عليها في تحليلاتهم وتفسيراتهم، إلا أن المتتبع لدراستهم يقف أمام تضارب الأفكار، ففي حديثهم عن التقسيم الطبقي، وتحديد وتصنيف العامة، أكدوا على أنهم ينطلقون من الواقع المادي، إلا أنهم في مواضع أخرى يحددونها من

"حيث التركيبة الإثنية والعرقية، ونمط العادات والتقاليد، كمرجع مؤهل لتحديد العديد من المظاهر الاجتماعية التي أثرت على ذهنية وسلوك الإنسان في العصر الوسيط"[1].

وأكدت إحدى الباحثات أنها اعتمدت على "التقسيم الأفقي للمجتمع، وليس عن الطبقة الاجتماعية" بمفهومها المادي[2].

كما أن قاعدتهم الاجتماعية قد اتسعت نتيجة انتشار المجاعات والأوبئة، واستفحال ظاهرة الفقر[3].

كما يرى باحثان أن عوامل الارتقاء الطبقي، والحراك الاجتماعي لا تحصر فقط في معيار الثروة، حيث أن هناك عوامل أخرى؛ "كالجاه وسلطه الفرد والاستناد إلى الأمير، والتقرب من ذوي النفوذ، والتبحر في مذهب مالك"[4].

وهذه المقولات والآراء تدل على أن هؤلاء الباحثين لم يسترشدوا بالرؤية المادية كمنهج، وإنما كمقولات، وقوالب جاهزة وظفوها دون وعي منهم.

وربما يكون غياب النقد وعدم إعمال النظر، وتفكيك أنساق النصوص، وتحليل أفكارها وفهمها سبب للوقوع في مثل هذه المزالق.

إن هذه الأبحاث ما كانت سوى محاكاة وتقليد لآراء المناضلين، وتخريجاتهم دون وعي، وبالتالي غاب الإبداع في تحرير موضوع "تاريخ العوام" من الرؤية المادية، والإسقاطات المؤدلجة، إلا أن هناك من الباحثين من كانت محاكاتهم واعية في دراسة تاريخ العامة، فهل استطاعوا تحقيق الإبداع؟

1- مليكة عدالة: عامة الأندلس في العصر الموحدي، ص1.

2- فوزية كرراز: عامة المغرب الأوسط في ظل السلطة الموحدية، ص56.

3- مليكة عدالة: عامة الأندلس في العصر الموحدي، ص128.

4- عمرو محمد الصاوي: عامة المغرب الأقصى في العصر المرابطي، ص66-67؛ ومليكة عدالة: عامة الأندلس في العصر الموحدي، ص125.

ثانيا- المحاكاة الواعية.. تاريخ العوام من الأدلجة إلى البستمة:

إذا كانت الأصالة هي صفة أو سمة لكل عمل فكري يبرز فيه الإبداع بشكل من الأشكال[1]، فما هي الدراسات التي حاولت تحقيق الإبداع في دراسة تاريخ العوام؟

سعى أحد الباحثين[2] إلى فك تاريخ العوام من الرؤية المادية، والإسقاطات المعاصرة، والتكرار غير الواعي في البحث، متوخيا التأصيل في موضوعه.

ورغم هذه المحاولة، إلا أن الباحث لم يستطع الوصول لما كان يصبو إليه، ومرد ذلك عدم تحقيقه لآفاق جديدة في البحث، أو استحداثه لمقاربات ومناهج لم توظف للكشف عن تاريخ العوام، كما لم يأت بمعطيات تثري جانبا من جوانب الموضوع، وألغى زاوية مهمة في الدراسة وهي تصنيف العامة، ومعرفة موقعها ضمن بنية المجتمع، وذريعته في ذلك تعدد معايير التصنيف واختلاف رؤى وتوجهات المؤرخين باختلاف مرجعياتهم الفكرية، ولكي لا يقع في الالتباس، تجاوز هذه المحطة المهمة من البحث[3] دون توظيف نقده أو إبداء رأيه.

أما الدراسات التي يمكن أن يعول عليها -في تقديرنا المتواضع- بسبب تحقيقها الإبداع ونقلة واضحة في موضوع تاريخ العوام، فهي دراسة عامة القيروان في عصر الأغالبة لدلال لواتي.

حيث راهنت هذه الباحثة على أن الاعتماد على الأصول قمين بالكشف عن زوايا مغفلة من تاريخ العوام، واستطاعت التعامل مع المفاهيم الأساسية للبحث على

1- محمد عابد الجابري: التراث والحداثة، ص40.

2- سليم حاج سعد: عامة غرناطة في عصر بني الأحمر (629-898هـ/1232-1492م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة -2- عبد الحميد مهري، الجزائر، 2021/2020.

3- المرجع السابق، ص6-7.

أساس تكامل الرؤى السياسية، والاقتصادية والمعرفية، دون أي إسقاطات معاصرة أو تخريجات مؤدلجة، بل اعتمدت على ما نظر له الفكر العربي الوسيط[1].

اعتمدت في دراستها عدة خطوات منهجية، ومحطات ساعدتها في الكشف عن تاريخ العامة، وذلك من خلال:

I- تتبع دلالات مصطلح الطبقة:

تتبعت الباحثة مصطلح الطبقة، ومفرداتها في مختلف المصادر: كـ "القرآن الكريم"، و"الحديث النبوي"، وأدبيات العصر الإسلامي"، و"المعاجم اللغوية"، وذلك عن طريق رصدها للمصطلح، وتحديد سياقه ضمن النص ودلالته، متوسمة في ذلك علم الفيولولوجيا[2].

ضبطت دلالة المصطلح في مختلف المعاجم اللغوية وصنفته بين: (1-دلالة إجرائية، 2- دلالة نوعية، 3- دلالة عددية، 4- دلالة قيمية تفاضلية)[3].

II- استقراء مفهومي العامة والخاصة:

بعد رصدها لدلالة مصطلح الطبقة، حاولت استقراء مفهومي العامة والخاصة، متوخية في ذلك التأصيل، وتتبعت في ذلك الخطوات التالية:

1- دلال لواتي: عامة القيروان في عصر الأغالبة، ص608.

2- علم الفيلولوجيا (فقه اللغة): هو علم يعتمد فيه الباحث على المعجمات اللغوية الموثوق بها في هذا المجال من خلال الرجوع إلى معاني الكلمات، ومعرفة المراد فيها بمراجعة قواميس اللغة العربية. ينظر عبد الله طه عبد الله السلماني: منهج البحث التاريخي، ط1، دار الفكر، عمان، 2010م، ص94.

3- دلال لواتي: عامة القيروان في عصر الأغالبة، ص105.

الخطوات المنهجية لمعالجة الهرمية التراتبية للمجتمع:

(استقراء مصطلحي العامة والخاصة في المصادر المتنوعة)

المراحل:
- تصنيف المصادر (زمانيا، مكانيا، موضوعاتيا).
- رصد تباين التعبير عن المصطلحين ومعانيهما.
- آراء ورؤى المؤرخين للعوام.
- معرفة تصنيفاته الطبقية.
- تصنيف الخاصة والأوساط.
- تصنيف العامة.
- رصد المعايير المعتمدة في الفرز الطبقي.

المخطط رقم (01)

هدفت من خلال هذه الخطوات تقريب الصورة التاريخية للعوام، فمصطلح العامة يمكن أن يوقع القارئ في الالتباس، إذ ورد في سياق لا تتضح فيه مجموعة الثنائية العامة والخاصة[1]، لأن مصطلح العامة غير متجانس، يختلف باختلاف السياقات التي أتى فيها[2].

لهذا أكدت على أنها تركت الكلمة تأخذ معناها في السياق الذي جاءت فيه "لتقريب الصورة التاريخية، وتحديد موقع العامة في الهرمية التراتبية"[3].

بينت هذه الدراسة أن المصادر العربية قد تعددت رؤاها، وأنظارها للعامة بين الرؤية الدينية والسياسية والاقتصادية[4].

1- محمد ياسر الهلالي: مجتمع المغرب الأقصى، س:1، ص92.

2- دلال لواتي: عامة القيروان، ص287.

3- المرجع السابق، ص158.

4- يراجع الملحق رقم 03.

وأكدت على أن ما يجمع موقفهم من العوام هو اشتراكهم في النظرة الدونية للعامة على كافة الأصعدة، وإغفالهم لدور هذه الشرائح في حركة التاريخ[1].

III- تصنيف العامة ضمن الهرمية التراتبية:

وبعد تتبعها لمفاهيم المصطلحات ودلالاتها، والكشف عن منظور المصادر العربية للعوام استطاعت دلال لواتي تصنيفها ضمن بنية المجتمع، ومعالجة الهرمية التراتبية، من خلال عدة معايير، وهي السياسية والاقتصادية والعلمية، إضافة إلى ما نظر له الفكر الإسلامي[2].

ويتضح من خلال هذا المخطط والهرمية أن:

- المعيار السياسي: صنفت به الطبقة الخاصة، والمتمثلة في "أصحاب السلطة والنفوذ".

- المعيار الاقتصادي: صنفت به الطبقة الوسطى، والمتمثلة في "سلطة الأغنياء" (أصحاب الثروة والجاه).

- المعيار المعرفي والعلمي: صنفت به الطبقة الوسطى، والمتمثلة في "سلطة العلماء" (أصحاب الدين والعلم)[3].

أما طبقة العامة، فهي ترى أنها تكونت من أولئك الذين لم يكن لديهم ما يبرزون به اجتماعيا، انطلاقا من كل معيار من المعايير السابقة[4]، أي أنها قابلت بين ثنائية الخاصة وما لهم من معايير والعامة.

1- دلال لواتي: عامة القيروان، ص213.

2- المرجع السابق، ص139.

3- المرجع السابق، ص160-179؛ كما اعتمدت ولاء علي نفس المعايير لتصنيف طبقة الخاصة. ينظر ولاء علي عارف: مجتمع الخاصة في المغرب في عصر الموحدين، ص2.

4- دلال لواتي: عامة القيروان، ص228.

هرم التراتب الاجتماعي حسب المعايير (الاقتصادية، السياسية، العلمية): معايير الارتقاء الطبقي

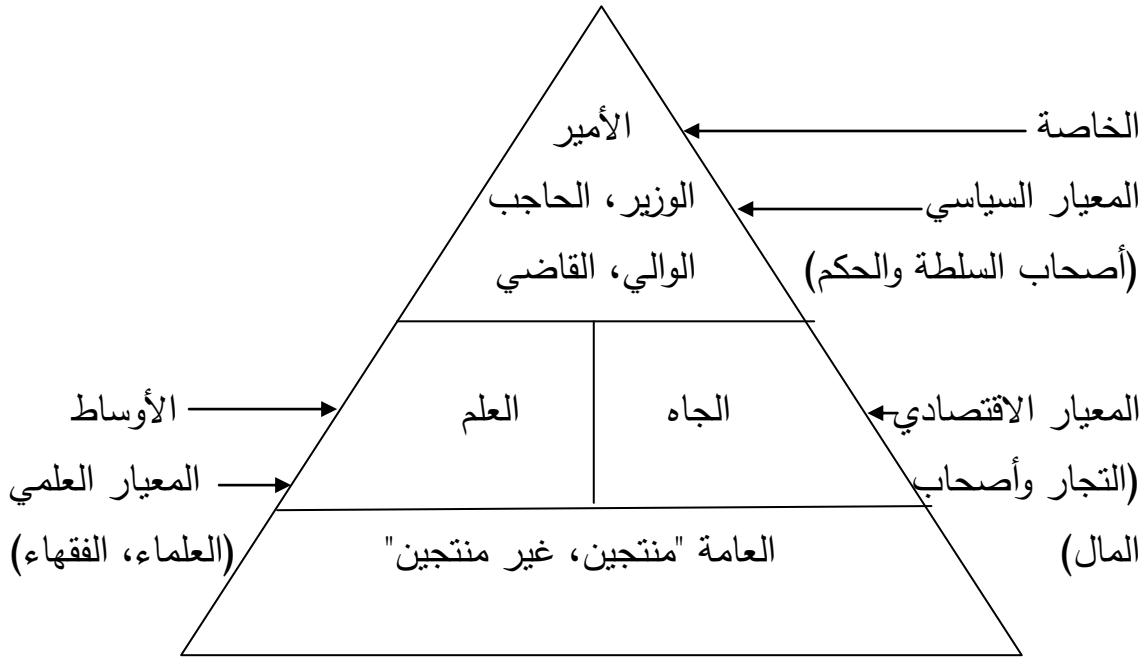

الهرم رقم (01)

منظور المصادر العربية للعوام

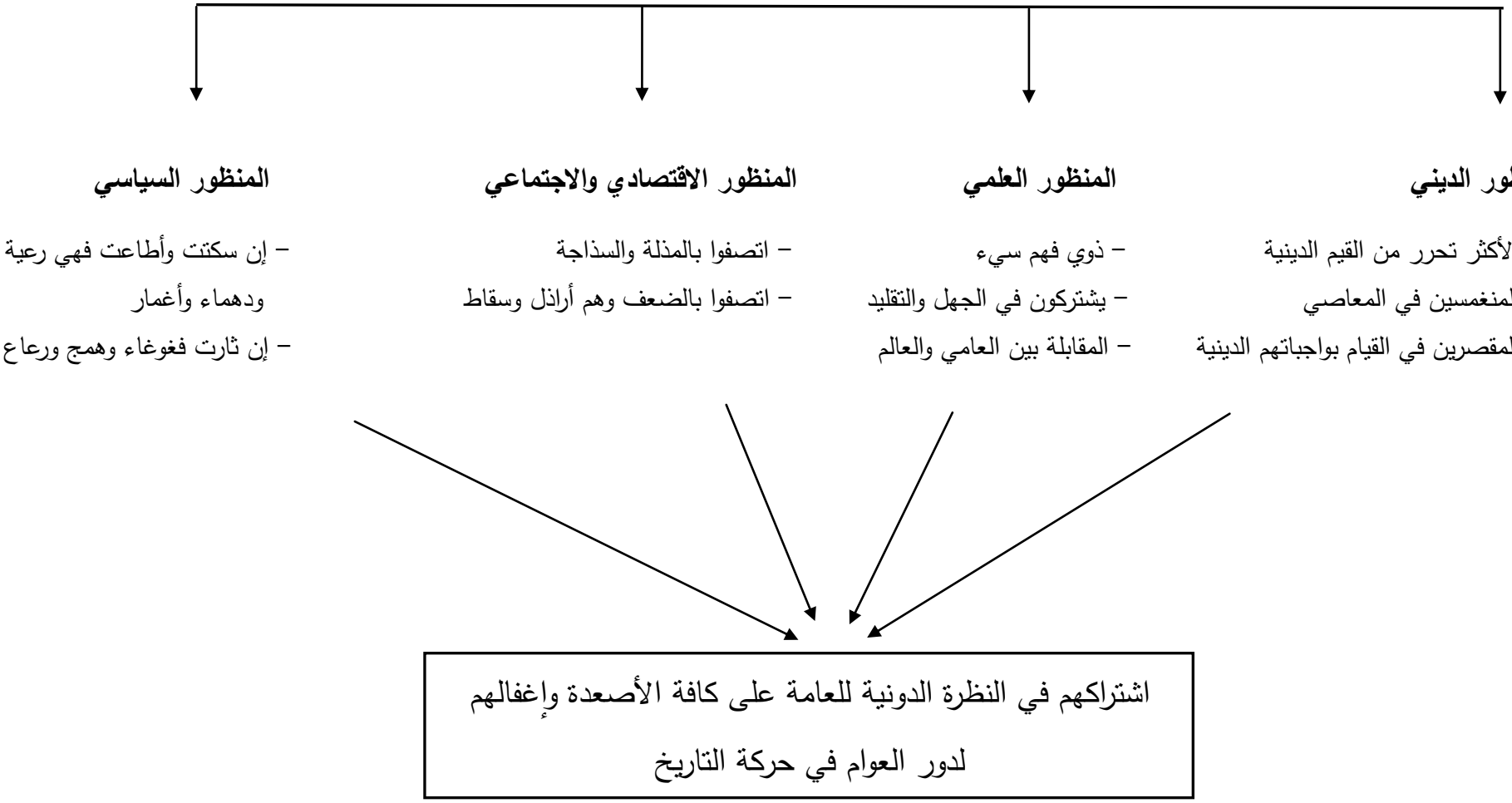

وعلى الرغم من أن العامة تقع في سفح الهرم الاجتماعي إلا أن دلال لواتي أكدت على إمكانية الارتقاء الطبقي، لأن المجتمعات الإسلامية تتسم بالمرونة[1]، عكس المجتمعات الأوروبية المتحجرة، واعتبرت طبقه الأوساط "الوسطى" أكثر الطبقات صعودا أو نزولا اجتماعيا، وذلك تبعا للتحولات السياسية والاقتصادية والثقافية[2]، كما أكدت الباحثة على أن العلم أكبر المعايير المساهمة في عملية الحراك الاجتماعي[3].

وبالنظر إلى قراءتها لنص إخوان الصفا، ترى أن تقسيمهم لم يكن حسب المعاير المادية كما ذهب إليه الباحثون المناضلون، بل هو تقسيم أخلاقي، تمت قراءته على النحو التالي:

1- المرجع السابق، ص174.

2- المرجع السابق، ص172.

3- المرجع السابق، ص544.

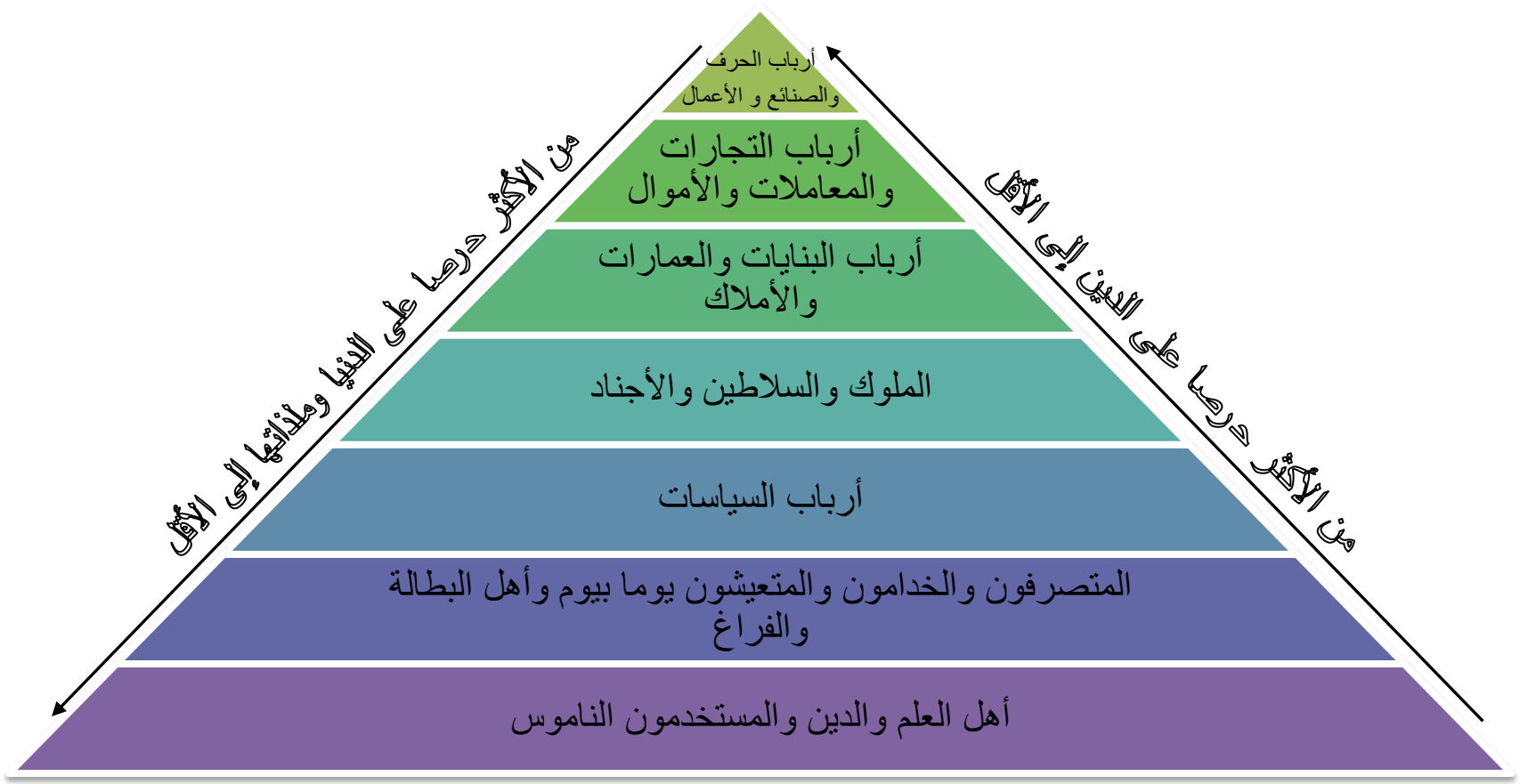

الهرم رقم 02: التقسيم الطبقي لإخوان الصفا

ومن هنا يظهر مدى شمولية رؤية دلال لواتي في دراسة العوام وتعدد المعايير التي اعتمدت عليها، وبالتالي دراستها لإشكالية الطبقة، والتقسيمات الاجتماعية يمكن رصدها في النقاط التالية:

1- أعطت المجتمعات الإسلامية الوسطية خصوصية فتجنبت بذلك الإسقاطات المعاصرة.

2- اعتمادها على عدة معايير سياسية، واقتصادية ومعرفية ومن أخلاقية في دراستها لطبقات المجتمع.

3- مراعاتها للضبط المنهجي عند قراءة النصوص التراثية، وابتعادها عن أي تخريج مؤدلج.

VI- دراسة مظاهر الحياة الاجتماعية للعامة:

استطاعت الباحثة أن ترصد لنا مظاهر الحياة الاجتماعية العامة في طعامها وأشكاله ومختلف أصنافه[1]، وفي ملبسها[2]. كما عددت لنا مساكن العامة المختلفة في الأحياء والحارات والدور والأرباض...[3].

وقدمت لنا صورا لأعيادها وعاداتها ووصفت لنا مناسباتها[4]، ومختلف علاقاتها الاجتماعية[5]، ورصدت لنا مختلف قيم التكافل والتعاون بين شرائح العوام من إسداء المعونة

1- المرجع السابق، ص415-422.
2- المرجع السابق، ص422-427.
3- المرجع السابق، ص427-438.
4- المرجع السابق، ص439-446.
5- المرجع السابق، ص448-450.

والتهادي والصدقة[1]، فأكدت بذلك على أن تاريخ حضارتنا يعبر في مجمله عن أمة ذات عقيدة وقيم ومبادئ، أخلاقية راقية[2].

V- تحديد الأحوال المعيشية للعامة:

اعتمدت الباحثة في تحديد الأحوال المعيشية للعامة عدة معايير من مختلف الخلفيات السياسية والعسكرية الطبيعية الاقتصادية، وهذا دليل على عدم اقتصارها على عامل واحد لأن رؤيتها لتاريخ العوام، تنطلق من الشمولية[3]، وهذا الجدول يظهر خلفيات أسباب تردي الأحوال المعيشية للعامة:

1- المرجع السابق، ص452.

2-مصطفى حلمى: مناهج البحث في العلوم الإنسانية بين علماء الإسلام وفلاسفة الغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005، ص12.

3- دلال لواتي: عامة القيروان، ص387.

أسباب تردي الأحوال المعيشية حسب الخلفيات

(السياسية – العسكرية – الاقتصادية – الطبيعية)

الأسباب في سياق النصوص	خلفية السبب	النتيجة: تفاوت أسباب وخلفيات تردي الأحوال المعيشية للعوام وتنوعها	الصفحة	ثلاثة أسباب	السياسية	عدد الأسباب حسب الخلفية
"سياسة الأمراء من خلال تعسفهم في الجباية"	سياسية		387	ثلاثة أسباب	السياسية	1
الحروب المتكررة التي تقع في غالب الأحيان فوق الأراضي الزراعية"	عسكرية		387			1
"انتهاك الجند للأسواق مما يؤدي إلى تأثر الصناعة والبيع"	عسكرية		387	أربعة أسباب	العسكرية	2
"تضرر العامة بحركة صعود ونزول الأسعار"	اقتصادية		387			1
"سنوات الغلاء الضيق"	اقتصادية		387			2
"ترسيخ نظام الإمارة كتجربة جديدة (...) دفع الأمراء الأغالبة إلى فرص سياسة جبائية ثقيلة"	سياسية		388			2
"ناهيك عن عدم الاستقرار جراء الثورات"	عسكرية		388	أربعة أسباب	الاقتصادية	
"الحروب المتكررة التي كادت أن تطيح بالإمارة ذاتها"	عسكرية		388			3
"الغلاء المفرط ساهم فيه القحط والجفاف"	طبيعية		388			4
"الكوارث الطبيعية (زلازل)"	طبيعية		389			1
"المجاعة العامة – الوباء – الطاعون – القحط"	طبيعية		391			2
"سياسة التبذير والإسراف التي اتبعها الأمير (فراغ بيت المال)"	سياسية		391	ثلاثة أسباب	الطبيعية	3
"إثقال الجباية على العامة"	اقتصادية		391			3
"زيادة أسعار القمح"	اقتصادية		391			3
						4

كما أنها فسرت تباين الأحوال المعيشية بين شرائح العوام، بسب الاتساع المديني ووفرة العمران، والتزايد الديموغرافي بين مختلف الطبقات والأصناف والأجناس، واحتواء الحاضرة على معظم الفعاليات البشرية والأنشطة الحية[1]، وهي الرؤية الخلدونية في تفسير الظواهر الاجتماعية.

IV- دور العامة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

1- سياسيا:

أكدت دلال لواتي أن العامة مثلت مادة الملك، لهذا يظهر مدى ثقلها السياسي ودورها في تعيين الخلفاء، أو عزلهم كما اعتبرتها طرفا رئيسيا في تقديم البيعة للأمراء[2].

2- اقتصاديا:

أ. في المجال الفلاحي: "ساهمت بشكل كبير في توفير الغذاء للمدينة".

ب.في المجال الحرفي الصناعي: "قدمت المادة الأساسية ونوعت الصناعات في القيروان".

ج. في المجال التجاري: "ساهمت في حيوية المدينة بتكتل الصناع وقوة الروابط المعرفية"[3].

3-اجتماعيا:

كونت الأغلبية وشكلت قاعدة الهرم الاجتماعية وهي أساسا تكوينه باعتبارها الأكثر عددا[4].

1- المرجع السابق، ص380.

2- المرجع السابق، ص509.

3- المرجع السابق، ص603.

4- المرجع السابق، ص12.

وهذا يقف دليلا على أن دور العامة لم يقتصر في الحياة الاقتصادية فقط كونها "قوى منتجة" بل أثمرت في كل مناحي الحياة.

IIV- ذهنيات العوام:

يدرس الباحثون الأنثروبولوجيون ظاهرة السحر كونها "ظاهرة جسدية نفسية اجتماعية بحاجة إلى أن تفسر لتعقل[1].

لهذا وجب على الباحث أن يفسرها من كل جانب، وألا يذهب بعيدا في تفسيره على أنها ظاهرة التجأت إليها العامة في نضالها وبغية تغيير واقعها، وأنها أسلوب للخلاص الروحي كما فسرها المناضلون.

دلال لواتي أعطت الجهل النصيب الأكبر لركون العامة إلى الشعوذة والسحر، فهو يظهر في معتقداتها وطبيعة تفكيرها، والسحر صورة من صور تلك المعتقدات[2].

كما أكدت على أن ذهنية العامة الآملة كثيرا في دعاء العابد، هي التي أدت بها إلى تصديق الكرامة والالتجاء إليها كحل لأزماتها المتكررة، من عطش "فاستسقاء"، ومرض "فشفاء"[3]، باعتبار أن العابد أدى دور الوسيط بين العامة وبين الله، فكانت العامة تبحث عن حلول لمشاكلها عن طريق التقرب والتعبد[4]، كما أنها فندت لجوءها لكرامة الزهاد كرد فعل لمواجهة السلطة أو أسلوب للمعارضة لأنه قول لا يخلو من الأدلجة[5].

1- وجيه كوثراني: تاريخ التأريخ، ص111.

2- دلال لواتي: عامة القيروان، ص482-483.

3- دلال لواتي: "القيروان والعامة في الخطاب المنقبي الكرامي من كرامات الصحابة والتابعين إلى كرامات الزهاد والعابدين"، مجلة دراسات تاريخية (الجزائر)، ع4/2015، ص45.

4- دلال لواتي: عامة القيروان، ص493.

5- المرجع السابق، ص495.

وأرجعت سبب تزايد اللصوص إلى الاضطرابات السياسية، وكثرة الحروب والفتن وتردى الأوضاع الاقتصادية[1]، ولم تبرر هذه الظاهرة كونها شريحة فقيرة مارست اللصوصية لتحصيل قوت يومها.

ومن هنا يظهر مدى قدرة الباحثة دلال لواتي على نقل البحث إلى مستويات أعمق، دون رؤية مؤدلجة، ففتحت بذلك آفاقا جديدة لدراسة تاريخ العوام بالغرب الإسلامي، من خلال عدة مقاربات وخطوات أثبتت نجاعتها في استقراء المصادر، على تشعبها وتتبع مراحل تاريخ العامة، وفق رؤية شمولية، استطاعت من خلالها أن تأتي بتاريخ علموي في مسار زمني طويل، يتسم بالجدة والدقة، خلافا للدراسات التي سارت في منحى التقليد وتكرار أفكار الماركسيين دون وعي، فجانبها الصواب في مرات عديدة، ما يجعلها محفوفة بشتى المحاذير عند اعتمادها.

1- المرجع السابق، ص407.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، وبعد الفحص على ما توفر لدينا من الأبحاث والأطاريح التي تناولت تاريخ العوام بالغرب الإسلامي، يمكن القول إنه تبيّن وجود ثلاثة اتجاهات طبعت هذا اللون من البحث الاجتماعي:

أولا- الدراسات التي لها خلفيات إيديولوجية ماركسية:

- ساهمت في توجيه البحث نحو الفئات الدنيا، وذلك عن طريق المشروع الذي تبناه محمود إسماعيل وطلبته؛ إبراهيم القادري بوتشيش، وأحمد الطاهري، وأحمد المحمودي، وكريمة عبد الرؤوف.
- بعد التتبع لأبحاثهم في مرحلتها الأولى وجدنا أنها انطلقت من الاقتصادوية (L'économisme)، حيث أرجعوا كل الظواهر الاجتماعية إلى العلية الاقتصادية؛ نمط الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، ووسائل الإنتاج.
- لقد فرضوا الرؤية المادية على النصوص في تفسيرهم "لثورات العامة وذهنياتها ومحنها ومشاكلها وأحوالها المعيشية...".
- لوحظ وجود مرحلة انتقال في أبحاث كل من إبراهيم القادري بوتشيش، وأحمد الطاهري، في أعمالهما الموالية، أين تراجعت النفحة الأيديولوجية، حيث توخيا التأصيل، على الرغم من تمسكهما بقضيتهما التي لم يحيدا عنها أبدا، وهي "الانتصار للمهمشين"، فحققا بذلك نوعا من الموازنة، وكشفا عن العديد من القضايا التي كانت مغفلة من تاريخ العوام.

ثانيا- الدراسات المحاكية دون وعي أو إبداع:

- حاولت هذه الدراسات الكشف عن تاريخ العامة بمختلف حواضر الغرب الإسلامي، على غرار أطاريح كل من فورية كرراز، ومليكة عدالة، وعمرو الصاوي.
- سمح الفحص عن أعمالهم بتسجيل وقوع جلهم في التكرار لآراء وأفكار من سبقوهم من المناضلين.
- لقد فسروا العديد من المسائل وفق الرؤية المادية، كما لم تخل أبحاثهم من الاستعارات المؤدلجة، خاصة في تصنيف العامة وذهنياتها وثوراتها.
- إن تضارب أفكارهم وتعددها؛ دليل على عدم استيعابهم الجيد للنظرية المادية، لهذا كانت محاكاتهم غير واعية.

ثالثا- الدراسات المحاكية لكن مع وعي حاضر وإدراك مستقل:

- حاول الباحث سليم حاج سعد فك موضوع "تاريخ العوام" من أواصر الأيديولوجيا، إلا أنه لم يوفق في مرماه، نظرا لغياب رؤية مستوعبة، وعدم استحداثه لمقاربات جديدة، يمكن التعويل عليها في دراسة هذا اللون من التاريخ الاجتماعي.
- فيما وفقت -في تقديرنا- الباحثة دلال لواتي في إحداث النقلة، وإحراز الإضافة، من خلال رهانها على استمداد الأصول، واستنطاق النصوص، ففندت بذلك كل قول بعدم جدوى هذه المحاولة، بدعوى غياب أو شح المعلومات عن هذه الشرائح في المصادر.
- ساهمت في الكشف عن الصورة التاريخية للعوام، من خلال تتبعها لدلالات ومفاهيم المصطلحات، معتمده في ذلك على معاجم التاريخ الوسيط.

- ❖ من خلال منظور المصادر العربية للعامة، استطاعت تصنيفها ضمن الهرمية التراتبية، والكشف عن علائقها مع الخاصة، كل ذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير، ولم تقتصر على المعيار المادي فقط.
- ❖ رفضت التفسيرات المؤدلجة حول ذهنيات العوام، وركونها للفكر الغيبي كأسلوب من أساليب المناضلة، بل تتبعت ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأكدت على أن جهلها هو الذي دفعها للركون إلى الأفكار الغيبية، وأن ممارساتها غير الأخلاقية تحكمت فيها العديد من العوامل.
- ❖ لم تركز على الجانب السلبي من حياة العوام، بل رصدت لنا بعضا من مظاهر التكافل والتعاون التي سادت في أوساطهم.

وفي الأخير، نقول إن اطلاعنا على مختلف هذه الدراسات المنجزة حول تاريخ العوام في الغرب الإسلامي، سمح لنا بالوقوف على جهود لا يمكن الاستهانة بها بحال في مقاربة النصوص المصدرية الوسيطية على تنوع حقولها ومشاربها، وعلى ذلك فقد كانت الفائدة مزدوجة؛ فمن ناحية التعرف على مزيد من النصوص خاصة تلك التي توصف بالغميسة أو الدفينة، ومن ناحية ثانية اكتساب الخبرة من المقاربات المنهجية التي تعاملنا مع أصحابها، وجلهم له باع طويل في مجال البحث العلمي، ما سمح لنا في المحصلة بالوقوف على الحدود الفاصلة بين الباحثين المؤمنين بأفكارهم، أصحاب الأفكار والمشاريع، والباحثين الذين وإن لم يحملوا مشروعا معينا، لكن بوسعهم التفكير باستقلالية، وتقديم الإضافة في مجال تخصصهم، خلافا لأولئك الباحثين الذين عولوا في دراساتهم على ما أنتجه من قبلهم دون وعي كاف بمضمراته أو نقد شاف لمخرجاته، ولعله الصنف الأكثر شيوعا في كل الأعصار.

الملاحـق

- الملحق (01): آليات المنهج المادي الجدلي

- الملحق (02): أصول النظرية المادية الماركسية

- الملحق (03): ارتحالات المؤرخ في تأريخه للمهمشين

- الملحق (04): الأسس التي يرتكز عليها التفاوت الطبقي

- الملحق (05): تصنيف فئات العوام "الشرائح"

- الملحق (06): تحديد بنية طبقة العامة

الملحق (01): آليات المنهج المادي الجدلي

القيم الثنائية:

- تقوم على الجدل.
- ترجع الى الفلسفة الأرسطية بمنطقها الصوري الذي لا يعترف بتعدد درجات الحقائق.
- يقسمون التاريخ والفكر إلى اتجاهين متناقضين تناقضا حادا ذا طابع طبقي كنه يأخذ صبغا مختلفة (عند تيزيني ← تقسيم فلسفي)

نتيجة إعمال هذه الآلية النظر إلى الفكر والتاريخ في الإسلام على أنهما ثنائية

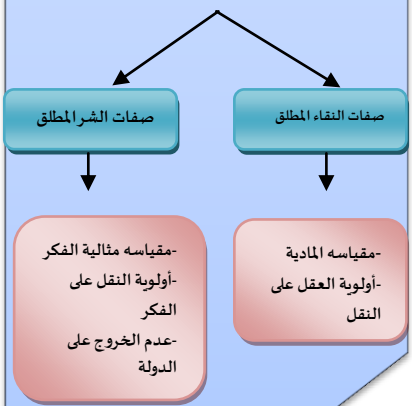

التحليل الاقتصادي الاجتماعي:

- مبدأ الحتمية الاقتصادية
- أساس النظام الاجتماعي يكمن في:

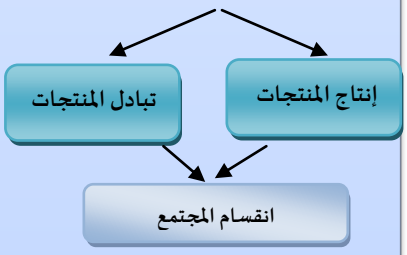

-الأسباب التي تحدد التغيرات الاجتماعية والانقلابات العسكرية السياسية

تجدها في تحولات أسلوب الإنتاج والتبادل لا في الفلسفة بل في اقتصاد العهد المعني

-سائر الحركات الفكرية والسياسية في الإسلام هي نتاج شروط اقتصادية حتمية.
-البنية التحتية (وسائل الإنتاج، القوى، الأدوات) تتحكم في البنية الفوقية (الفكر، النشاط الذهني للإنسان).

التوفيق الانتقائي للإنتاج النظري أساسه أربع خطوات:

- تجزي الأدوات المنهجية والمفاضلة بينها.
- التوفيق بين الأدوات الفاضلة ولو تباينت أسسها الفلسفية، وأطرها المنهجية.
- تجزي مضامين التراث للانتقاء الفاصل بينها وطرح المفضول.
- التوفيق بين المضامين الفاضلة ولو تباينت أسسها الفلسفية وغاياتها العملية، ثم التوفيق بين ما فضل من تلك المضامين وما فضل من تلك الأدوات المنهجية توفيقا لا يراعي خصوصية أي منها.

الملحق (02): أصول النظرية المادية الماركسية "قوانين"

وحدة الأضداد وصراعها

هي المحرك الأول في بنية المادة والباعث لها على الخضوع للقوانين الأخرى

هذا القانون يقرر أمرين:

1- وجود الأضداد في وحدة ذاتية ضمن المادة وأجزاء المادة

2- تصارع هذه الأضداد فيما بينها على نحو يسيّر المادة نحو نهمها الديالكتيكي أي على نحو يجعلها تتطور من كيفية بدائية بسيطة الى كيفية أخرى معقدة وهكذا

هذه المتناقضات والاضداد يؤثر بعضها على بعض فينقدح مما بينهما ردود الفعل وتسري عوامل التأثير بين الأشياء المختلفة المترابطة مما يدفع بها إلى التطور والتغير الدائمين.

تحول الكم إلى الكيف

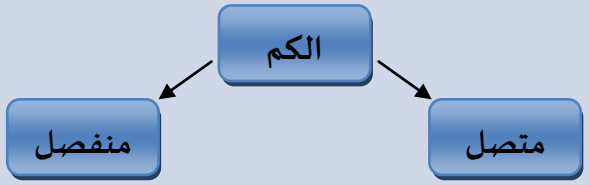

يقال على كل ما يجمع بين أجزائه أو وحداته التقديرية حدود مشتركة

وحداته تسمى أجزاء إذا لاحظتها جميعا فهي كلي

يقال عن الأشياء التي لا تجمع بينها حدود مشتركة ومن هنا صاغ الحكم بانفصالها عن بعض

وحداتها جزيئات إذا أخذناها مجتمعة تصبح كلي

يتدخل الوعي: يؤلف بين أشتات هذه الوحدات على نحو معين تنبثق منها كيفية مطلوبة مثال: كما إذا تزايد عدد المستضعفين فإن الفرصة سانحة لهم إذا ما حكموا وعيهم في الأمر ان يستفيدوا من تزايدهم ويوحدوا قواهم ثم يتحرروا مما هم فيه.

أهميته: ضروري لتفسير نشأة الصفات الجديدة - لتفسير التغيرات الكمية التي قد تتبع ظهور مثل هذه الصفات الجديدة.

مثال عن الثورة: الثورة الاجتماعية نفسها ليست سوى قفزة حيث تجمعت تغيرات كمية وانتقلت إلى تغير كيفي.

شروطه: يتضح هذا القانون في عملية التفكير الإنساني (الوعي).

نفي النفي

يعبر عنه بالتركيب، ويقوم على ثلاثة تصورات:

التصور1: الاستمرار الذي لا توقف له، فهو دستور التطور الدائم ورمز الجدة الناسخة لكل قديم.

التصور2: ليس معنى نفي الأمر السابق من قبل الكيفية أو الظاهرة لجديد القضاء على عناصره كلها، بل هو نفي من شأنه الاحتفاظ بأفضل خصائص لقيم مع اضافة جديد إليه يطوره ويرقيه.

التصور3: أن عملية نفي النفي لا تسير سيرا ميكانيكيا مطردا بل بشكل دائري بحيث يرتد نفي النفي الى أطروحته الاولى، ولكن بشكل أغنى وأفضل.

مأخوذ من تصور هيجل بدون تطوير ولا تحرير

الملحق 03: ارتحالات المؤرخ في تأريخه للمهمشين

(بوتشيش: من التاريخ السلطاني، ص60-64).

الملحق04: الأسس التي يرتكز عليها التفاوت الطبقي

(بوتشيش: تاريخ الغرب الإسلامي، ص10-11).

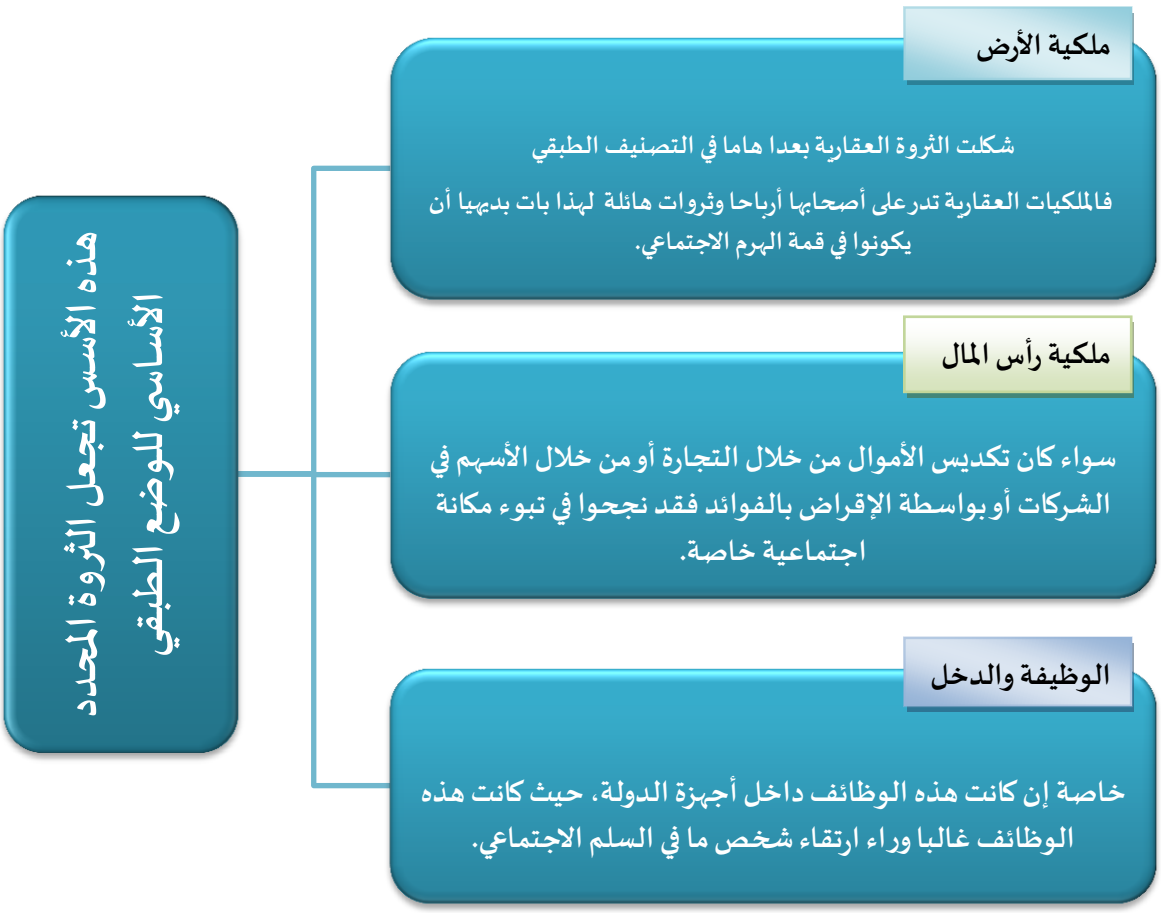

الملحق 05: تحديد فئات العوام "الشرائح" استنادا إلى وضعياتهم الاقتصادية

(الطاهري: عامة قرطبة، ص44-45).

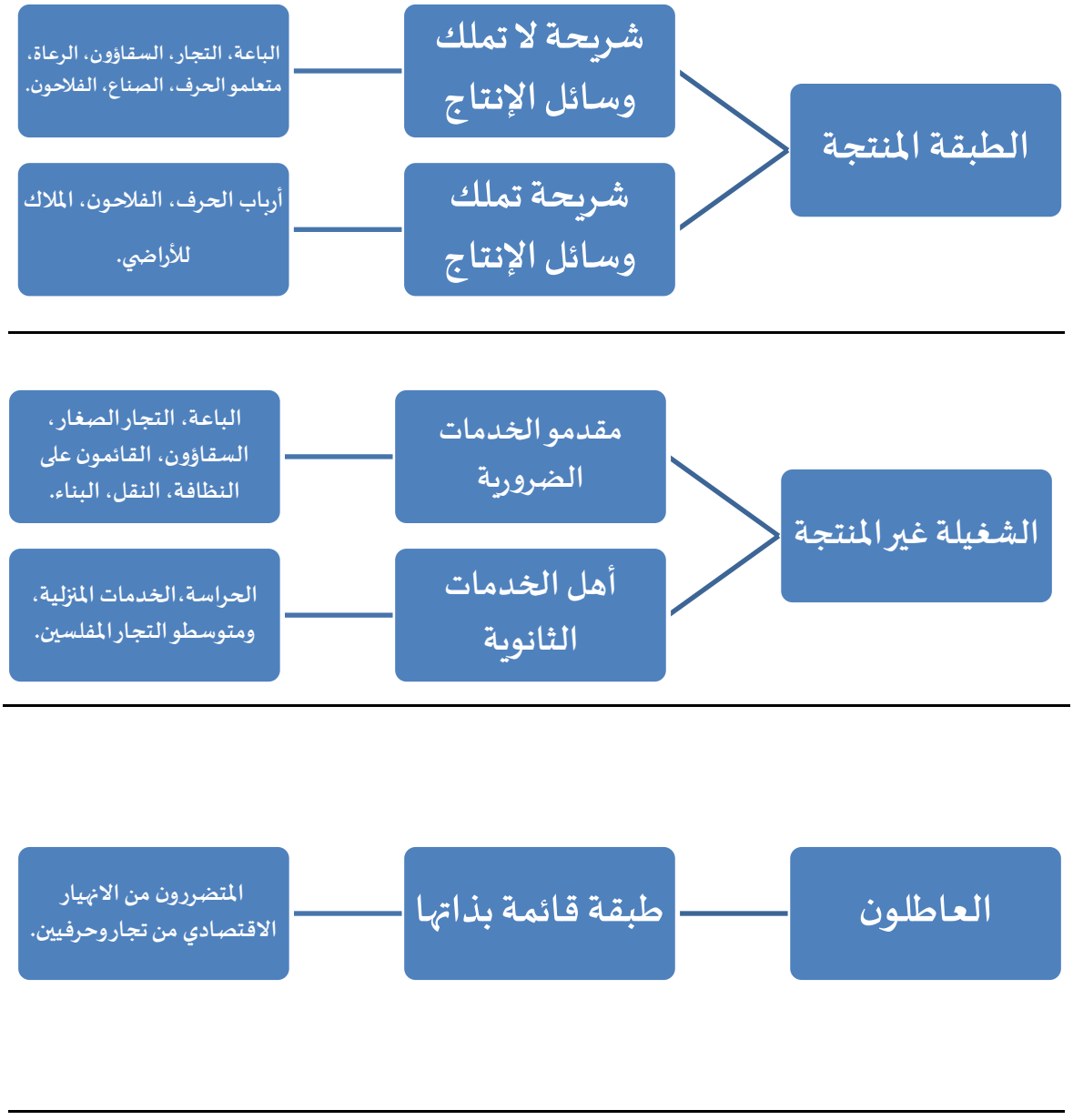

ملحق 06: تحديد بنية طبقة العامة

(المحمودي: عامة المغرب الأقصى، ص30-31).

الورّاقيـة

أولا- المحررات باللغة العربية:

I-المصادر:

1- المصادر الوسيطة:

- ابن خلدون عبد الرحمن: مقدمة ابن خلدون، تحقيق: درويش الجويدي، المكتبة العصرية بيروت، 2021.

2- المصادر المعاصرة:

- بوتشيش، إبراهيم القادري: "العوام في مراكش خلال عصري المرابطين والموحدين"، ضمن أعمال ندوة: مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي، المنعقدة بمراكش، بتاريخ: 14-1986/04/16م، إعداد وتنسيق: حسن جلاب وآخرون، ط1، مركز الدراسات والأبحاث حول مراكش، مراكش، 1988م.
- ـــــــــــــــ: "عوام مدينة مكناسة في العصر الوسيط -قراءة تحليلية في أوضاعهم ومحنهم-"؛ ضمن كتابه: إسهامات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، تقديم: محمد المنوني، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المملكة المغربية، 1997.
- حاج سعد، سليم: عامة غرناطة في عصر بني الأحمر (623-898هـ/ 1232-1492م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الوسيط، بإشراف: عبد

العزير فيلالي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر، 2020-2021.

- الصاوي، عمرو محمد: عامة المغرب الأقصى في عصر المرابطين (448-541هـ/1056-1146م)، ط1، دار رسالة العلم، مصر، 2022.
- الطاهري، أحمد: "طبقة العامة في المجتمع الإسلامي -إمكانية البحث من خلال النموذج الأندلسي-"؛ ضمن كتاب: دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس عصري الخلافة والطوائف، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993.
- ـــــــــــــ: عامة قرطبة في عصر الخلافة، تقديم: محمود إسماعيل، منشورات عكاظ، الرباط، 1989.
- ـــــــــــــ: "العامة والاتجاهات الفكرية في الأندلس في عصر الخلافة"؛ ضمن كتاب: دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس عصري الخلافة والطوائف، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993.
- عبد الرؤوف، كريمة: عامة مدينة فاس حتى نهاية عصر الموحدين (192-667هـ)، رسالة ماجيستير، إشراف: محمود إسماعيل وآمال محمد حسن، قسم التاريخ، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005.
- عدالة، مليكة: عامة الأندلس في العصر الموحدي، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي، إشراف: فاطمة بلهواري، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أحمد بن بلة وهران، الجزائر، 2017-2018.
- كرراز، فوزية: عامة المغرب الأوسط في ظل السلطة الموحدية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي، إشراف: فاطمة بلهواري، قسم التاريخ

وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أحمد بن بلة وهران، الجزائر، 2015-2016.

- لواتي، دلال: عامة القيروان في عصر الأغالبة، تقديم: بوية مجاني، ط1، رؤية للنشر، القاهرة، 2015.
- المحمودي، أحمد: عامة المغرب الأقصى في العصر الموحدي، تقديم: محمود إسماعيل، منشورات عكاظ، الرباط، 2001.

II- المراجع:

1- كتب:

- إسماعيل، محمود: الحركات السرية في الإسلام، ط1، سينا للنشر، القاهرة، 1997.
- ـــــــــــــ: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي -طور الانهيار(01)-، ط1، سينا للنشر، القاهرة، 2000.
- ـــــــــــــ: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي -طور التكوين-، سينا للنشر، القاهرة، 2001.
- ـــــــــــــ: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، -محاولة التنظير-، ط1، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2005.
- ـــــــــــــ: فكرة التاريخ بين الإسلام والماركسية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988.
- ـــــــــــــ: المهمشون في التاريخ الإسلامي، ط1، رؤية للنشر، القاهرة، 2004.

- بوتشيش، إبراهيم القادري: أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة (250-316هـ)، منشورات عكاظ، الرباط، 1992.
- ـــــــــــــــــ: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة، بيروت، 1998.
- ـــــــــــــــــ: المغرب والأندلس في عصر المرابطين -المجتمع، الذهنيات، الأولياء-، دار الطليعة، بيروت، 1993.
- بوفريسة، بوبكر: مذاهب الفكر الأساسية في العلوم الإنسانية، ط1، دار الأمان، الرباط، 2013.
- تيزيني، طيب: مشروع رؤية جديد للفكر العربي من العصر الجاهلي حتى المرحلة المعاصرة -من التراث الى الثورة-، ط2، دار ابن خلدون، بيروت، 1998.
- التيمومي، الهادي: المدارس التاريخية الحديثة، ط1، دار التنوير، بيروت، 2013.
- الجابري، محمد عابد: التراث والحداثة -دراسات ومناقشات-، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
- حلمي، مصطفى: مناهج البحث في العلوم الإنسانية بين علماء الإسلام وفلاسفة الغرب، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2005.
- أبو دبوس، رجب: نحو تغيير اجتماعي للتاريخ، ط1، المنشأة للنشر، طرابلس، 1989.
- زريق، قسطنطين: نحن والتاريخ -مطالب وتساؤلات في صناعة التاريخ وصنع التاريخ-، ط6، دار العلم الملايين، بيروت، 1985.

- السلماني، عبد الله طه عبد الله: منهج البحث التاريخي، ط1، دار الفكر، عمان، 2010.
- طحطح، خالد: في فلسفة التاريخ، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2009.
- ـــــــــــــ: الكتابة التاريخية، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب، 2012 .
- الفندي، محمد ثابت: الطبقات الاجتماعية من وجهة نظر المدرسة الاجتماعية الفرنسية، ط2، منشورات وكالة الصحافة العربية، مصر، 2012.
- القصير، أحمد: منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية والبنيوية، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2012.
- كوثراني، وجيه: تاريخ التأريخ –اتجاهات مدارس مناهج–، ط1، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
- المسيري، عبد الوهاب: الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2002.
- يزبك، قاسم: التاريخ ومنهج البحث التاريخي، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1990.

2- دراسات ضمن كتب:

- بوتشيش، إبراهيم القادري: "الطبقة في الغرب الإسلامي بين المفهوم العام وخصوصية الواقع التاريخي"؛ ضمن كتابه: تاريخ الغرب الإسلامي –قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة–، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1994.
- بولطيف، لخضر: "وقفات في مسار المؤرخ المغربي إبراهيم القادري بوتشيش من المدرسة المادية الى المدرسية القيمية –استيعاب تجاوز وبشارة–"؛ ضمن كتاب: مسارات تجديد الكتابة التاريخية عند المؤرخ إبراهيم القادري بوتشيش،

تنسيق: جمال حيمر وآخرون، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 2022.

- حسن، محمد: "حركات العامة بمدن إفريقية في العهد الحفصي"؛ ضمن كتاب: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق: الهادي التيمومي، بيت الحكمة تونس، 2005.
- السبتي، عبد الأحد: "التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج –ملاحظات أولية–؛ ضمن كتاب: البحث في تاريخ المغرب –حصيلة وتقويم–، تنسيق: حسن مكوار وآخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1988.
- عياش، جرمان: "اتجاه جديد للبحث في تاريخ المغرب"، ضمن كتاب: البحث في تاريخ المغرب –حصيلة وتقويم–، تنسيق: حسن مكوار وآخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1988.

3- مجلات:

- آكدي، حسن: "العامة –إشكالية المفهوم وبعض عوامل تغييبها من الكتابة التاريخية"، مجلة ليكسوس (إلكترونية)، ع2022/44.
- بربورة، حسن والغالي، غربي: "مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد"، مجلة رؤى التاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية (المدية)، ع2020/2.
- بشارة، عزمي: "عن المثقف والثورة"، مجلة تبين (الدوحة)، ع2013/4.
- بلعربي، خالد: "مسار التجديد في الكتابة التاريخية عند إبراهيم القادري بوتشيش –قراءة في كتاب المهمشون في تاريخ الغرب الإسلامي (إشكاليات نظرية وتطبيقية في التاريخ المنظور إليه من الأسفل)"، مجلة أسطور (الدوحة)، ع2019/10.

- بنحمادة، إبراهيم: "حوار مع محمود إسماعيل عبد الرزاق أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة عين شمس"، مجلة أسطور (الدوحة)، ع2016/3.
- يوتشيش، إبراهيم القادري: "أوضاع الفئات المستضعفة في العصر الإسلامي الوسيط –نموذج من الأندلس–"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (مكناس)، ع1986/1.
- بوداود، سالم: "التحليل الطبقي للمجتمع الجزائري الإمكانات والحدود"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية (الوادي)، ع2016/18.
- بوزيد، صليحة: "مدرسة الحوليات ودورها في الكتابات والمناهج التاريخية"، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية (المدية)، مج:1، ع2020/2.
- جعفر، أحمد حسن هالة: "مفهوم المثقف عند أنطونيو جرامشي"، مجلة كلية الآداب (قنا)، ج:3، ع2021/52.
- بن خيرة، نجيب: "أضواء على مرتكزات الفكر عند الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية (الإمارات العربية المتحدة)، مج:7، ع2021/1.
- لواتي، دلال: "ثنائية الخاصة والعامة في المجتمع العربي –قراءة في أدبيات العصر الإسلامي الوسيط–"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر العلوم الإسلامية (قسنطينة)، مج:28، ع2014/1.
- ـــــــــــ: "القيروان والعامة في الخطاب المنقبي الكرامي –من كرامات الصحابة والتابعين إلى كرامات الزهاد والعابدين–"، مجلة دراسات تاريخية (الجزائر)، ع2015/4.

- محمد، عمرو محمد أبو الفتوح وآخران: "طبقة الخاصة في المغرب الأقصى في عصر المريني –المسميات والمعايير (668–869هـ/1269–1465م)–"، مجلة الدراسات الإفريقية (القاهرة)، مج44، ع2/2022.
- نصر الدين، عبد الغفور: "التاريخ الاجتماعي –منهج بحث وتكامل بين العلوم الإنسانية والاجتماعية–"، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية (تلمسان)، مج:6، ع12/2019.

4- ندوات وملتقيات:

- بوتشيش، إبراهيم القادري: "لماذا غيبت الفئات الشعبية من تاريخ المغرب الشرقي الوسيط –تساؤلات وتطبيق–"؛ ضمن أعمال ندوة: المغرب الشرقي بين الماضي والحاضر –الوسط الطبيعي، التاريخ، الثقافة–، المنعقدة بوجدة، بتاريخ: 13–15 مارس 1986، تنسيق: مصطفى الشابي وآخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، جامعة محمد الأول، المغرب، 1986.
- ـــــــــــــــــ: "من التاريخ السلطاني إلى تاريخ المهمشين –نظرات في تجديد الأدوات المنهجية للمؤرخ–"، ضمن أعمال ملتقى: دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة وتاريخ المغرب، المنعقد بالدار البيضاء، بتاريخ: 18–19 جوان 2008، تنسيق: عبد الرحمن المودن وآخرون، منشورات مختبر المغرب والعوالم المغربية، الدار البيضاء، 2011.
- المودن، عبد الرحمن وآخرون: تقديم لملتقى: دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة وتاريخ المغرب، المنعقد بالدار البيضاء، بتاريخ: 18–19 جوان 2008، تنسيق: عبد الرحمن المودن وآخرون، منشورات مختبر المغرب والعوالم المغربية، الدار البيضاء، 2011.

5- رسائل جامعية:

- الهلالي، محمد ياسر: مجتمع المغرب الأقصى خلال القرنين الثامن والتاسع هـ/ XIV-XVم -مساهمة في دراسة بعض مصطلحات التراتب الاجتماعي (العامة، الخاصة، الطبقة، المرتبة)-، أطروحة دكتوراه في التاريخ، بإشراف: محمد بن عبد الهادي المنوني وهاشم العلوي القاسمي، شعبة التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1999-2000.
- علي، عارف ولاء: مجتمع الخاصة في المغرب في عصر الموحدين (515-663هـ/1121-1263م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، بإشراف: محمد عيسى البريدي ورضوان محمد البارودي، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنصورة، مصر، 2012.

6- معاجم وموسوعات:

- بدوي، أحمد زكي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.
- صليبا، جميل: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1982.
- طرابيشي، جورج: معجم الفلاسفة، ط3، دار الطليعة، بيروت، 2006.
- وهبة، مراد: المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2007.

7- مواقع إلكترونية:

- بوتشيش، إبراهيم القادري: محاضرة "الهامشي والمهمش في تاريخ الأندلس"، على الرابط الإلكتروني:

https://www.youtube.com/watch?v=lxgnICc2Too

بتاريخ: 2023/03/10، على الساعة: 13:45.

- العجرودي، صبرين: "طبيعة المثقف العضوي والمثقف التقليدي داخل الدولة"، على الرابط الإلكتروني:

https://ciessm.org/2022/05/27/%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%82%D9%91%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B6%D9%88%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%82%D9%91%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A/

بتاريخ: 2023/05/26م، على الساعة: 22:30.

ثانيا- المحررات باللغة الأعجمية:

I- المعرّبة:

- انجلز، فريدريك: الاشتراكية الطوباوية والعلم، [مغفل من اسم المترجم]، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2013.
- بارنز، هاري إلمر: تاريخ الكتابة التاريخية، ترجمة: محمد عبد الرحمن برج، منشورات الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1987.
- بوا، غي: "الماركسية والتاريخ الجديد"؛ ضمن كتاب: التاريخ الجديد، تنسيق: جاك لوغوف، ترجمة: محمد الطاهر المنصوري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- بوبر، كارل: المجتمع المفتوح وأعداؤه، ترجمة: السيد نفادي، ط1، دار التنوير، لبنان، 1998.
- جست، دافيد: الفلسفة المادية الجدلية، ترجمة: محمد إسماعيل محمد، دار القرن العشرين، القاهرة، 1995.

- جوتشلك، لويس: كيف نفهم التاريخ –مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي–، ترجمة: عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1966.
- جوستان، أندريه: طبقات المجتمع، ترجمة: محمد بدوي، ط2، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011.
- دوس، فرانسوا: التاريخ المفتت –من الحوليات إلى التاريخ الجديد–، ترجمة: محمد الطاهر المنصوري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- سميث، جان كلود: "تاريخ الهامشيين"؛ ضمن كتاب: التاريخ الجديد، تنسيق: جاك لوغوف، ترجمة: محمد المنصوري، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- فيريول، جيل: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ترجمة: ابتسام محمد أسعد، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.
- لالاند، أندريه: موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 2001.
- لوبون، غوستاف: فلسفة التاريخ، ترجمة: عادل زعيتر، دار المعارف، مصر، 1994.
- لوغوف، جاك: التاريخ الجديد، ترجمة: محمد الطاهر المنصوري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- لوميل، يانيك: الطبقات الاجتماعية، ترجمة: جورجيت الحداد، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2008.

II- المحرّرة في لغتها الأصلية:

- Benssousan, G. et Labica, G.: *Dictionnaire critique du Marxisme*, Quadrige, 1981.
- Dubet, F.: "Que Faire des classes sociales?", *Lien sociale et politiques* (Montréal), N:49, 2003.
- Marx, K.: *Manifeste du parti communiste*, bibook, 1895.
- Parkin, F.: *Marxisme and class theory: Abourgeois critique*, Columbia, University Press, New yourk, 1979.
- Talcot, P.: *Essay sosiologicial theory*, The Free Press, USA, 1954.

كشاف الاصطلاحات العلمية

-أ-

الابستمولوجيا: 12.

الأدلجة/الإيديولوجيا: 02، 03، 15، 45، 46، 54، 81.

الارتقاء الطبقي: 52، 65، 70، 72.

أسلوب الإنتاج: 23.

الاقتصادوية: 05، 49، 54، 81.

الأنتلجنسيا: 37.

انقسام الطبقات: 26، 35، 38.

الأمد الطويل: 12، 16، 18، 19.

-ب-

البنية الاجتماعية: 22، 33.

البورجوازية: 44، 46، 64.

-ت-

التراتبية الاجتماعية: 05.

التصنيف الطبقي: 20، 38، 51، 58، 59، 60.

-ح-

الحراك الاجتماعي: 31، 51، 64 72.

-ر-

الرؤية المادية الماركسية: 02، 05، 06، 07، 21.

-س-

السببية الاجتماعية: 13.

-ص-

الصراع الطبقي: 03، 24، 25، 26، 35، 43، 44، 46، 47، 63، 64.

-ط-

الطبقات: 21، 22، 23، 24، 25، 26، 32، 33، 38، 40، 47، 50، 59، 60، 64، 70، 79.

الطبقة الأرستقراطية: 40.

طبقة البروليتاريا: 63.

-ع-

علاقات الإنتاج: 23، 24، 25، 39، 40، 59، 81.

-ف-

الفكر الماركسي: 05، 14، 15، 21، 22، 27، 32، 38، 58، 59، 63.

-ق-

القوى الإنتاجية: 23، 24، 25، 27، 39، 78.

-م-

الماركسية: 14.

المثقف العضوي: 48.

مدرسة الحوليات: 13، 15، 17، 18.

المدرسة المادية: 03، 04.

المدرسة الماركسية: 16، 17.

المدرسة الوثائقية/المنهجية: 11، 12، 18.

المرتبة الاجتماعية: 28، 29، 30، 31، 32.

المعيار الاقتصادي: 25، 27، 28، 33.

المغيبون: 02، 05.

المقولات الماركسية: 06، 14، 15.

المهمشون: 02، 05، 07، 18.

-ن-

النظرية المادية التاريخية: 15، 21، 22، 33، 47، 49، 57، 65، 66، 81.

النظرية الماركسية: 08.

النمط الإقطاعي: 40، 43، 44، 45، 59.

النمط الرأسمالي: 28.

نمط الإنتاج: 21، 24، 38، 39، 40، 41، 43، 46، 58، 59.

-هـ-

الهوية الطبقية: 59.

-و-

وسائل الإنتاج: 23، 25، 27، 40، 41، 43، 59، 81.

الوعي الطبقي: 42، 61، 64.

فهرس المحتوى

المقدمـة: .....(01-08)

الفصل التمهيدي: نحو تاريخ اجتماعي.. العوام بين منظورين .....(09-33)

أولا: من التاريخ السياسي إلى التاريخ الاجتماعي..... 10

ثانيا: تاريخ العوام من خلال تصنيفين 20

الفصل الأول: تاريخ العوام مناضلا.. جدل النص والنظرية .....(34-55)

أولا: تاريخ العوام بلغة صراع الطبقات.. فرض النظرية وتطويع النص 35

ثانيا: تاريخ العوام بلغة معاناة المهمشين.. موازنة النص مع النظرية 48

الفصل الثاني: تاريخ العوام محاكيا.. من التقليد إلى الإبداع.....(56-77)

أولا: المحاكاة غير الواعية.. تاريخ العوام تكرار واجترار 57

ثانيا: المحاكاة الواعية.. تاريخ العوام من الأدلجة إلى البستمة 64

الخاتمـة 78

الملاحق 82

الورّاقيـة 89

كشّاف الاصطلاحات العلمية 102

فهرس المحتوى 105

الملخص:

استقطب موضوع تاريخ العوام بالغرب الإسلامي اهتمام العديد من الباحثين المعاصرين على اختلاف رؤاهم، وتوجهاتهم الفكرية. وقد حاولنا تتبع أبحاثهم والكشف عن مقارباتهم وخلفياتهم، فرصدنا ثلاثة أصناف من تلك الدراسات؛ منها الدراسات النضالية لمفكرين ومؤرخين أملت عليهم انتماءاتهم الإيديولوجية معالجة موضوع تاريخ العامة وفق الرؤية المادية إما بفرضها على النص التاريخي أو من خلال تحقيق نوع موازنة. أما الدراسات المحاكية فكانت على نسقين: منها الأبحاث غير الواعية التي حفلت بالعديد من الإسقاطات المعاصرة، والأفكار الأيدلوجية التي تم توظيفها دون تبنيها أو الإعلان بها، فبقيت ظلا وصدى لخطاب المناضلين. ومنها الدراسات الواعية التي توخت التأصيل، ففتحت بذلك آفاقا جديدة للبحث في تاريخ العوام بالغرب الإسلامي، ونقلت هذا الموضوع من الرؤية المادية المؤدلجة إلى الرؤية العلمية الأكاديمية.

Summary:

The topic of the common people's history in the Islamic West has attracted the attention of many contemporary researchers, regardless of their different visions and intellectual orientations. Therefore, in this study, the researchers tried to trace their research and reveal their approaches and backgrounds. To do so, we examined three aspects of these studies, including the militant studies of intellectuals and historians who were directed by their ideological affiliations to address the issue of public history according to the materialistic vision, either by imposing it on the historical text or by achieving a balance. As for the simulation studies, they were divided into two formats, including unconscious research that carried many contemporary projections, and ideological ideas, which were employed without being understood or declared, so they remained a shadow and echo of the militants. Additionally, this study included conscious studies that aimed at rooting, thus they opened new horizons for research in the history of the common people in the Islamic West, and transferred this subject from the materialistic and ideological view to the scientific academic perspective.

تم بحمد الله